آراء ابن إياز في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي

جمعا ودراسة

الدكتورة
مديحة محمد خليل محمود
المدرس بقسم اللغويات
كلية البنات الإسلامية بأسيوط

المقدمة

الحمد لله ذي العزة والجلال، والطول والإنعام ، أحمده سبحانه على توالي مننه، حمدا يبلغ رضاه، ويوافي نعمه، وأصلي وأسلم على خير خلق الله، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فإن الله سبحانه شرف هذه اللغة بأن جعلها لغة كتابه الكريم، فنالت بذلك مكانة وحفظا من الله عز وجل؛ بحفظه لكتابه الكريم ، وقد هيأ الله لها علماء فضلاء نذروا أنفسهم لخدمة هذه اللغة والعناية بها ، ومن أولئك الأعلام (ابن إياز) وهو موضوع البحث وهو من الأعلام الذين فقدت أغلب مؤلفاتهم ووجدت السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر اعتمد على الكثير من آرائه فجمعت آرائه في هذا البحث وهو(أراء ابن إياز في كتاب الأشباه والنظائر جمعا ودراسة) وقد سارت الدراسة في هذا البحث على الخطة التالية :

ـ المقـدمـــة

١ـ التمهيد: ترجمت فيه بإيجاز لكل من ابن إياز ، والسيوطي.

٢ـ العرض والدراسة ويحتوي على:
الفصل الأول: ما يتعلق بالأسماء وينقسم إلى أحد عشر مبحثا.
المبحث الأول : أقسام الكلمة.
المبحث الثاني : حقيقة الإعراب .
المبحث الثالث : الإتباع .
المبحث الرابع : ما يتعلق بالضمير ويشتمل على:
ـ علة بناء المضمر.
ـ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها.
العطف على الضمير المجرور .
المبحث الخامس :علة بناء اسم الإشارة.
المبحث السادس : العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا).

المبحث السابع: حذف المبتدأ والخبر جوازا .

المبحث الثامن : ما لاينصرف ويشتمل على:

ـ المانع من كون العلة الواحدة مانعة من الصرف.

ـ هل اللام والإضافة كحروف الجر في المنع من الدخول على الفعل.

المبحث التاسع : علة كون المضاف اسما.

المبحث العاشر:ما لا ينوب عن الفاعل

المبحث الحادي عشر : كنايات العدد أحكام (كذا).

الفصل الثاني : ما يتعلق بالعامل ويشتمل على:

- العامل اللفظي والعامل المعنوي.
- الأصول والفروع في العوامل.

الفصل الثالث : ما يتعلق بالأفعال.ويشتمل:

- الإلغاء والتعليق .
- علة امتناع إضمار ضمير الشأن في (عسى).

الفصل الرابع : ما يتعلق بالحروف ويشتمل على تسعة مباحث :

المبحث الأول : حكم الجمع بين حرفين لمعنى واحد .

المبحث الثاني: حذف حرف الجر مع (أنْ) و(أنَّ).

المبحث الثالث : مراتب المنادى.

المبحث الرابع : إضمار عوامل النصب، وعوامل الجزم .

- إضمار(أن) بعد (حتى).
- عمل (إنْ) في شيئين.

المبحث الخامس : الفرق بين السين وسوف .

المبحث السادس: المفعول منه عند السيرافي.

المبحث السابع : أدوات الاستثناء ، ويشتمل على:

- (إلا) أصل أدوات الاستثناء .
- عمل النصب في المستثنى بـ (إلا)

- (إلا) بمعنى الواو .

- تخفيف (سي) من لا سيما.

المبحث الثامن : الفاء الزائدة .

المبحث التاسع: ويشتمل على :

- تضمين بعض الأسماء معاني الحروف.

- الحمل على النقيض .

الخاتمة: ذكرت فيها أبرز نتائج البحث التي توصلت إليها .

وقد اتبعت في دراسة آراء ابن إياز النهج التالي :

- قمت باستقراء آراء (ابن إياز) في كتاب الأشباه والنظائر .

- وضعت عنواناً مناسباً لكل مسألة .

- جعلت نص ابن إياز في صدر بعض المسائل ، وفي البعض الآخر أدرجته داخل المسألة عندما يكون رأيه الذي نقله السيوطي تعليل لكلام سابق أو تعليق على قاعدة ، فوجدت أن كتابة رأيه بعد صدر المسألة يكون له تفاعل مع آراء النحاة .

- كتابة نص ابن إياز كما جاء في الأشباه والنظائر بخط غامق؛ ليتميز عن دراسة المسألة .

- دراسة المسألة في كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين، ثم ختمت ذلك بمحاولة ترجيح الرأي الذي ظهر لي أنه الصواب إن أمكن ذلك.

- اعتمد السيوطي في نقل آراء ابن إياز على كتاب(المحصول في شرح الفصول) وطريقته في نقل آراء ابن إياز، بعض الآراء كان ينقلها بنص ابن إياز، والبعض الآخر ينقله باختصار ، فأكملت نص ابن إياز من كتابه، وقمت بتوثيقه .

- اجتهدت في توثيق أقوال النحويين ، وآرائهم من مصادرها الأصلية .

- تخريج الشواهد المختلفة من مصادرها.

- ضبط الآيات القرآنية والأبيات الشعرية بالشكل .

- بيان أهم النتائج التي ظهرت لي أثناء البحث في الخاتمة .

أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم إنه خير مسؤل .

تمهيد
ترجمة ابن إياز

اسمه : هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد، العلامة جمال الدين البغدادي ، كان أوحد زمانه في النحو، والتصريف [١].

مولده:لم يذكر المؤرخون وأصحاب التراجم شيئا عن تاريخ مولده.

مذهبه:نقل السيوطي عن ابن مكتوم أنه قال في تذكرته:كان نحويا ببغداد شيعيا.[٢]

شيوخه :

١- التاج الأرموي: صفي الدين عبد المؤمن بن فاخر، كان كثير الفضائل، درس فقه الشافعية بالمستنصرية في أيام المستنصر، توفي سنة ٦٩٣ ثلاث وتسعين وستمائة.[٣]

سعد بن أحمد بن أحمد البياني: بن عبد الله أبو عثمان الجذامي الأندلسي البياني النحوي ، نقل عنه في شرح الفصول في مواضع عديدة، وسماه سعد الدين . [٤]

وقد نقل عنه في مواضع عديدة من كتابه (المحصول في شرح الفصول).

ابن القبيطي: وسمع من ابن القبيطي، عبد اللطيف بن محمد بن علي جزءا، ولم يحدث به، وأجاز له الشيوخ .سمع المقامات الزينية الخمسين على مصنفها الوزير شمس الدين بن الصقيل الجزري سنة ٦٧٦ هـ برواق المستنصرية [٥].

---

(١) ينظر : بغية الوعاة ١/ ٥٣٢ وطبقات أعلام الشيعة الأنوار الساطعة في المائة السابعة ١/ ٤٦ ، ٤٧ وتحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب للسيوطي ١/ ٨٥ .

(٢) تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب للسيوطي ١/ ٨٥ . (٣) وينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ٥٣٢ .

(٤) بغية الوعاة ١/ ٥٧٧ . (٥) المرجع السابق ١/ ٥٣٢ .

- رضي الدين جعفر الأربلي :ذكره في المحصول وقواعد المطارحة ،[١] وهو رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي من علماء القرن السابع الهجري، له شرح المقدمة الجزولية.[٢]

سعد بن نصر الله بن رجب : شمس الدين أبو الندي ، المعروف بابن الصيقل الجزري، أديب بارع، نحوي، لغوي، فقيه، مفت، صنف المقامات الزينية المعروفة بالجزرية.[٣]

- رضي الدين إبراهيم بن جعفر:ذكره ابن إياز في بعض مصنفاته على أنه شيخه [٤].

تلاميذه: تولى ابن إياز مشيخة النحو في المستنصرية، فتلقى العلم على يديه كثير من الناس منهم :

- عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس. [٥]

- يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض الأنصاري الخزرجي العبادي أبو يوسف المالكي النحوي نجم الدين .[٦]

- وقرأ عليه تاج الدين ابن السباك الحنفي ، تعلم الأدب على ابن إياز. وسمع عليه مجد الدين أبو الميامن عبد الوهاب بن جلال الدين يوسف بن إياز بن عبد الله

---

(١) ينظر: قواعد المطارحة ١١٩ذكره محقق كتاب شرح تصريف ابن مالك د/ محمد السيد البغدادي ص ١٢ .

(٢) ينظر : كشف الظنون ٢/ ١٨٠٠ .

(٣) البلغة ص ٢٢٣ وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٤ .

(٤) ذكره محقق شرح تصريف ابن مالك د/ محمد السيد البغدادي ص ١٢ .

(٥) بغية الوعاة ٢/ ٩٩ وينظر تاريخ علماء المستنصرية ٢/ ٢٠ .

(٦) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ .

البغدادي ، وكتب عنه أبو العلاء الفرضي ، وابن القوطي وغيرهما ، كما قرأ عليه الحسن بن مطهر الحلي .

مؤلفاته: صنف عددا من الكتب منها :

١ـ قواعد المطارحة في النحو.[١] وهو كتاب مطبوع .

٢ـ المحصول في شرح الفصول : وهو كتاب مطبوع ، ورسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر القاهرة .وكتاب الفصول صنفه يحي بن عبد المعطي .

٣ـ شرح التعريف بضروري التصريف ، وهو أول كتاب طبع لابن إياز .

٤ـ الاسعاف بتتمة الإنصاف : ذكره في شرحه لتصريف ابن مالك ،ولعله يكون هو كتاب "الإسعاف في الخلاف ".

٥ـ المسائل الخلافية :ذكره في شرح التصريف لابن مالك .

٦ـ مآخذ المتبع :ذكره في شرحه لتصريف ابن مالك بهذا الاسم. قال في كتاب التصريف : وأما (لكن) فحرف نادر،وذهب الكوفي إلى أنه مركب، وقد استقصيت القول فيــه في مآخـذ المتبع [٢].

٧ـ آداب الملوك : ذكره ناجي معروف في تاريخ علماء المستنصرية[٣].

---

(١) الوافي بالوفيات ١٢/ ٢١٢ .

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف ص ٤٠ .

(٣) تاريخ علماء المستنصرية ٢/ ٢١ .

أقوال العلماء فيه:

قال الصفدي : ولي مشيخة النحو بالمستنصرية [١].وقال الشرف الدمياطي : رأيته

شابا في زي أولاد الأجناد، يقرأ النحو على سعد بن أحمد البياني .

وقال أبو حيان : ابن إياز أبو تعاليل [٢]؛ أي يحسن إيجاد العلل .

وقال ابن مكتوم : لم أطلع له على غوامض في النحو .ووصفه بعض العلماء بأنه من أعيان العلماء . قال عنه الفيروزآبادي: إمام متأخر ... وكان ذا حفظ حسن ، ثقة فيما يكتب ويقول ، مدرس النحو بالمستنصرية.

وفاته : توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة [٣].

موقفه من التعليل

العلة في الاصطلاح النحوي : تغيير المعلول عما كان عليه، فلابد للحكم النحوي من علة تدعو إليه، وسبب يبيح في ضوئه للقائل به الالتجاء إليه؛ لذلك كانت العلة وثيقة الصلة بالنحو .

وفائدة العلة : العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة [٤]. والنحويون على اختلاف مذاهبهم أخذوا مبدأ التعليل منذ العهود الأولى للنحو، فقد ذكر الزجاجي ، أن الخليل بن أحمد

---

(١) ينظر الوافي بالوفيات ١٢ / ٢١٢ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ١/ ٥٣٢ وتاريخ الأدب العربي ٥/ ١٨٥ ـ ٢٩٤ ـ ٣٠٧ وينظر : تاريخ علماء المستنصرية ناجي معروف ٢/ ١٩ ، ٢٠ ط. بغداد ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥م .

(٣) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٢٢ .

(٤) الحدود في النحو للرماني ص ٦٧ تحقيق د/ السامرائي.

الفراهيدي سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه.(١)

وكتاب الخصائص لابن جني مملوء بها ، وقد بلغ اهتمام العرب بالتعليل حدا جعل بعض النحاة يفردون كتبا مستقلة في العلل ، فقد ألف قطرب كتاب (العلل في النحو) وألف المازني كتاب (علل النحو) وهما من الكتب المفقودة. (٢) والإيضاح في علل النحو للزجاجي .(٣)

وقد استخدم ابن إيازالتعليل في كثير من آرائه، وكتابه المحصول في شرح الفصول اشتمل على الكثير من التعاليل للأحكام النحوية .

وقد نقل السيوطي في بغية الوعاة عن أبي حيان أنه (أطلق عليه أبو التعاليل)(٤).

موقف ابن إياز من الخلاف النحوي:

بعد دراسة آراء ابن إياز وجدت بعض المسائل وافق فيها البصريين ، ومسائل وافق فيها الكوفيين، ومسائل عرضها من غير ترجيح .

---

(١) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص ٦٩ .

(٢) الكوكب الدري ص٥٧ مقدمة المحقق .

(٣) الإيضاح في علل النحو ٦٥ ، ٦٦ .

(٤) بغية الوعاة ٥٣٢/١ .

أثره في كتب النحو

أما أثره في كتب النحو واللغة التي جاءت بعده، فهو كبير حيث أخذ النحاة آراء ابن إياز وضمنوها كتبهم ومنهم :

ـ الحسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩ هـ:نقل عنه المرادي في كتاب الجنى الداني[١].

ـ الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ت ٩٠٥ هـ:

أفاد الشيخ خالد الأزهري من ابن إياز، واستشهد بآرائه وأقواله في كتاب شرح التصريح على التوضيح. [٢]

ـ جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ:

يعد السيوطي أكثر النحاة عناية بآراء ابن إياز، فكتاب الأشباه والنظائر يعد السجل

الصادق والمصدر الجامع لآراء ابن إياز بعد كتبه، فنقل عنه ثلاثة وثلاثين رأيا ، ونقل عنه أيضا في كتابه همع الهومع[٣] ، وكتابه المزهر[٤] .

محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي ت ١٠٨٩ هـ

نقل عن ابن إياز، محمد بن أبي بكر الدلائي في كتابه التحصيل في شرح التسهيل .[٥]

---

(١) الجنى الداني ص ٢٥٧ ، ٦١٢ .

(٢) ينظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٤١ ، ١٤١ ، ٢٨٣ ، ٤٤٦ ، ٥٣٩ ، ٢/ ١٣٣ ، ١٩٣ ، ٥٦٠، ٧٢١ .

(٣) ينظر الهمع ٢/ ٣٩ .

(٤) المزهر للسيوطي ص ٤٠ ، ٤٤ .

(٥) ينظر التحصيل في شرح التسهيل ص ٩٥ ، ٤٠٨ ، ٥٨٢ ، ٦٦٩ ، ٩٠٥ ، ٩٩٦ .

وبعد.. فقد تبين لنا من خلال ماذكر القيمة النحوية واللغوية لآراء ابن إياز .

أثره في الدراسات النحوية :

ألفت حول آراء ابن إياز دراسات وبحوث عديدة منها:

ـ اختيارات ابن إياز البغدادي ت ٦٨١ هـ واعتراضاته في كتابه قواعد المطارحة أحمد ابراهيم أحمد حسن كلية اللغة العربية بنين المنصورة ٢٠٠٤ م.

ـ تنبيهات ابن إياز في كتابه المحصول / عبد الجليل عبد المحسن عبد العظيم كلية اللغة العربية القاهرة ٢٠٠٧م.

ـ تنبيهات ابن إياز ت ٦٨١ هـ في شرحه لكتاب التعريف بضروري التصريف لابن مالك ت (٦٢٧) جمعا وتحليلا د/ محمد خلف محمود عوض/ أستاذ اللغويات المساعد بجامعة الأزهر(حولية كلية اللغة العربية بجرجا مجلة علمية محكمة العدد الحادي عشر الجزء الأول ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م)

ـ تنبيهات ابن إياز في شرح تصريف ابن مالك جمعا ودراسة وتحليلا رسالة مقدمة إلى كلية البنات الإسلامية بأسيوط جامعة الأزهر؛ لنيل درجة التخصص الماجستير في اللغة العربية لغويات إعداد الباحثة سحر السيد مصطفى خطاب المعيدة في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج إشراف الأستاذ الدكتور / مبروك عطية أبو زيد أستاذ ورئيس قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج مشرفا ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م.

وفاته :توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة من الهجرة . اتفق على هذا التاريخ كل من ترجم له في المراجع المذكورة

ترجمة الإمام السيوطي

اسمه ولقبه وكنيته:

هوالحافظ جلال الدين:أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال،أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين،بن الفخر عثمان، بن ناظر الدين ،محمد بن سيف الدين ،خضر بن نجم الدين،أبي الصلاح أيوب ،بن ناصر الدين ،محمد ابن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي الشافعي. وقد صرح في مقدمة كتابه حُسن المحاضرة(١) أن جده الأعلى همام الدين كان من أهل الحقيقة.
مولده: ولد بالقاهرة بعد مغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة من الهجرة النبوية الشريفة،الموافقة لسنة ألف وأربعمائة وخمس وأربعين من ميلاد السيد المسيح عليه السلام وتربى بجزيرة الروضة على ضفاف النيل ،وختم القرآن وله من العمر دون ثمانية أعوام.(٢)
ثقافته وأساتذته:

تمتع السيوطي بحافظة قوية وعقل منظم ،ومن هنا نجده قد أجاد حفظ القرآن قبل أن يبلغ الثامنة،ثم إتجه إلى العلوم ينهل منها وإلى العلماء يأخذ عنهم فحفظ عمدة الأحكام ومنهاج النووي، وألفية إبن مالك، ومنهاج البيضاوي وأخذ عن الجلال المحلي، والزين العقبي وحضرمع والده صغيراً مجلس الحافظ بن حجر ، وقرأ الشفا، وألفية ابن مالك، عالم مشارك في أنواع من العلوم ، نشأ بالقاهرة يتيما ، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس ، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل منزويا عن أصحابه فألف أكثر كتبه

---

(١) ينظر حسن المحاضرة ١/ ٣٣٦ .

(٢)ينظر شذرات الذهب ٧/ ٤٩ : ٥١ والكواكب السائرة ١/ ٢٢٦ .

أساتذته:

عاش السيوطي في عصر كثر فيه العلماء الأعلام، الذين نبغوا في علوم الدين على تعدد ميادينها، وتوفروا على علوم اللغة بمختلف فروعها وأسهموا في ميدان الإبداع الأدبي، فتأثر السيوطي بهذه النخبة الممتازة من كبار العلماء، فابتدأ في طلب العلم سنة ٨٦٤ هـ، ١٤٥٩م.

وكان عمدة شيوخه "محيي الدين الكافيجي الذي لازمه السيوطي أربعة عشر عامًا كاملة، وأخذ منه أغلب علمه، وأطلق عليه لقب "أستاذ الوجود"، ومن شيوخه "شرف الدين المناوي" وأخذ عنه القرآن والفقه، و"تقي الدين الشبلي" وأخذ عنه الحديث أربع سنين، فلما مات لزم "الكافيجي" أربعة عشر عامًا، وأخذ عنه التفسير والأصول ، ودرس الفقه، والنحو والفرائض ،ولم يمض عامان حتى أجيز بتدريس اللغة العربية ، وألف في تلك السنة أول كتبه، وهو في سن السابعة عشرة، فألف "شرح الاستعاذة والبسملة" فأثنى عليه شيخه "علم الدين البلقيني". وكان منهج السيوطي في الجلوس إلى المشايخ هو أنه يختار شيخاً واحداً يجلس إليه فإذا ما توفي انتقل إلى غيره. (١)

ومن مؤلفاته: ألف جلال الدين السيوطي عددا كبيرا من الكتب، والرسائل ذكر في بعض الكتب أن مصنفات السيوطي بلغت ست مائة مصنف. وقد ألف في طيف واسع من المواضيع
تشمل التفسير،والفقه، والحديث، والأصول، والنحو، والبلاغة، والتاريخ

---

(١) ينظر : حسن المحاضرة ١/ ٣٣٥ : ٣٣٩ معجم المؤلفين ٢/ ٨٢ .

والتصوف، والأدب وغيرها. ومن هذه المصنفات:

الإتقان في علوم القرآن ، وشرح سنن ابن ماجة، والأشباه والنظائر في النحو والجامع الصغير من حديث البشير النذير، والمزهر في اللغة ، وهمع الهوامع والدر المصون في التفسير بالمأثور، والبهجة المرضية ، وأصول الفقه وقواعده الكلية ، والجامع الكبير وغيرها.

وفاته: توفي الإمام السيوطي في منزله بروضة المقياس على النيل في القاهرة في تاسع عشر جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة من الهجرة، ودفن خارج باب القرافة في القاهرة، ومنطقة مدفنه تعرف الآن بمقابر سيدي جلال نسبة إليه، وقبره معروف هناك.[1]

كتاب الأشباه والنظائر

يعد كتاب الأشباه والنظائر من أهم الآثار النحوية للسيوطي، فهو من الكتب التي حظيت بمكانة عظيمة عند النحاة فقد اشتمل على العديد من القضايا النحوية والصرفية التي دفعت العديد من علماء النحو الاهتمام بها ودراستها .

فقد تميز كتاب الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي بمنهج جديد فريد بما أودعه فيه مؤلفه من نقول دقيقة عن مراجع لعلماء النحو في شتى العصور.

((وقد بناه على سبعة أقسام جعل لكل قسم عنوانا خاصا على النحو التالي :

١ ـ فن القواعد والأصول، وقد رتبه على حروف المعجم، وهومعظم الكتاب ومهمه .

---

(١) ينظر الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ١/ ٢٢٨ و وشذرات الذهب ٧/ ٥٣ والضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٣/ ٦٦ .

٢ ـ فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات.

٣ـ فن بناء المسائل بعضها على بعض.

٤ ـ فن الجمع والفرق.

٥ـ فن الألغاز،والأحاجي، والمطارحات، والممتحنات.

٦ـ فن المناظرات ،والمجالسات،والمذكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى، والواقعات والمراسلات والمكاتبات .

٧ـ فن الإفراد، و الغرائب، وقد أفرد كل فن بخطبة))[١] .

أسلوب السيوطي في النقل عن ابن إياز

- كان السيوطي رحمة الله لا يتبع أسلوباً واحداً في نقل آراء ابن إياز، فاتبع أسلوب النقل بالنص في أكثـر الآراء، وقليلا ما كان ينقـل رأي ابن إياز باختصار أو بالمعنى .
- اعتمد السيوطي في نقل آراء ابن إياز على كتابـه المحصـول في شـرح الفصول، وهو رسالة دكتوراة تحقيق/ محمد صفوت محمد علي جامعة الأزهر كلية اللغة العربية .

---

(١) ينظر مقدمة السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر ١/ ١٠ ، ١١ .

الفصل الأول : ما يتعلق بالأسماء

المبحث الأول :أقسام الكلمة

الكلمة: إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ، ولا رابع لها ، والأدلة على ذلك ثلاثة :

أحدها: الأثر، روي عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أخرجه أبو القاسم الزجاجي في أماليه بسنده إليه .

ونصه : "عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَرَأَيْتُهُ مُطْرِقًا مُتَفَكِّرًا ، فَقُلْتُ: فِيمَ تُفَكِّرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: " إِنِّي سمعتُ بِبَلَدِكُمْ هذا لَحْنًا ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَصْنَعَ كِتَابًا فِي أُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَقُلْتُ: إِنْ فَعَلْتَ هَذَا أَحْيَيْتَنَا وَبَقِيتَ فِينَا هَذِهِ اللُّغَةُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ ثَلاثٍ فَأَلْقَى لِي صَحِيفَةً فِيهَا: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْكَلامُ كُلُّهُ اسْمٌ، وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ، فَالاسْمُ: مَا أنبأ عَنِ الْمُسَمَّى، وَالْفِعْلُ مَا أنبأ عَنْ حَرَكَةِ الْمُسَمَّى، وَالْحَرْفُ مَا أنبأ عَنْ مَعْنًى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلا فِعْلٍ.[1]

الثاني:الاستقراء التام من أئمة العربية ، كأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، ومن بعدهم.

الثالث :الدليل العقلي، ولهم في ذلك عبارات منها: قول ابن معط[2] :إن المنطوق به ، إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه، وهو الاسم ، وإما أن يصح الاخبار به لا عنه ، وهو الفعل ،وإما أن لا يصح الإخبار عنه ولا به، وهو الحرف[3] .

ولكن ابن إياز ذكر أن هذه القسمة غير حاصرة وأنه يحتمل وجها رابعا .

---

(١) أمالي الزجاجي (ص: ٢٣٨).

(٢) الفصول الخمسون لابن معط ص ١٥٠ .

(٣) الأشباه والنظائر ٣/ ٥، ٦ وينظر شرح اللمحة البدرية د/ هادي نهر ١/ ٢٤٨ التذييل والتكميل ١/ ٤٧ .

قال ابن إياز :" في هذا الاستدلال خلل ، وذلك أن قِسمتَه غير حاصرة ، إذ يحتمل وجها رابعا، وهو أن يخبر عنه لا به ، وسواء كان هذا القسم واقعا ، أو غير واقع، بل سواء كان ممكن الوقوع أم محالا ،إذ استحالة أحد الأقسام المحتملة لاتصير بها القسمة عند الإخلال به حاصرة [١].

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة [٢]، هذا أفسد ما قيل في ذلك لأنها غير حاصرة ، ومنها : قول بعضهم : إن العبارات بحسب المعبر، والمعبرعنه من المعاني ثلاث : ذات ، وحدث عن الذات، وواسطة بين الذات، والحدث: الفعل والواسطة : الحرف .

وقول بعضهم: [٣] إن الكلمة إما أن تستقل بالدلالة على ما وضعت له، أولا تستقل، وغير المستقل الحرف .والمستقل : إما أن يشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل أو لا تشعر ، فإن لم تشعر ، فهي الاسم ، وإن أشعرت ، فهي الفعل .

قال ابن إياز : وهذا الوجه أقوى ؛ لأنه يشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والإثبات [٤].

ومنها قول ابن هشام :" إن الكلمة إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أو لا ، إن لم يصح فهي الحرف، وإن صح ، فإما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا ، فإن اقترنت فهي الفعل، وإلا فهي الاسم .[٥]

---

(١) الأشباه والنظائر ٣/ ٦ وينظر :المحصول في شرح الفصول ٢/ ١٥.

(٢) شرح اللمحة البدرية لابن هشام أ.د/ هادي نهر ١/ ٢٤٨ .

(٣) ينظر التذييل والتكميل ٤٩/١ . **(٤) قواعد المطارحة في النحو لابن إياز ص ٥.**

(٥) اللمحة البدرية لابن هشام أ.د هادي نهر ١/ ٢٤٩ .

قال ابن الحاجب، في كتابه الإيضاح: " الكلمة جنس تحته ثلاثةُ أنواع : الاسمُ والفعلُ، والحرفُ ، فهي بهذا الاعتبار جنسٌ؛ لشمولها لكل واحد منها، وكل واحد

منها نوع ، إذ حقيقةُ الجنس موجودة، وهي الكلمة ، والدليل على الحصر أنَّ الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أوْ لا، والثاني الحرف، والأول إمَّا أن يدل على الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لا، والثاني الاسم ، وقد علم بذلك حد كل واحد منها.ذلك .[1]

قال ابن هشام :" واعلم أنهم كما أجمعوا... على انحصارها في هذه الثلاثة ، كذلك أجمعوا على أمرين آخرين : أحدهما: تلقيبها بهذه الألقاب فيلقبون نحو (رجل) بالاسم؛ لأنه سما بمسماه لما أوضحه وكشف معناه، ونحو (أقام) بالفعل، وتسميته له باسم أصله ،وهو المصدر...ونحو (هل، وبل) بالحرف؛ لأنه طرف وفضلة يتم الكلام بدونه ، وحرف كل شيء طرفه.

والثاني: ترتيبها هذا الترتيب، أعني أنهم يبتدئون بالاسم؛ لأنه أشرف...ويثنون بالفعل لأن له فائدة واحدة هي إسناده، ويتلثون بالحرف ؛ لأنه لا يسند ولا يسند إليه .[2]

الرأي الراجح : هو ماذهب إليه أئمة العربية من انحصار الكلمة في الاسم والفعل والحرف ، أما احتمال القسم الرابع، فهو من الآراء التي انفرد بها ابن إياز .

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠وينظر التذييل ١/ ٥٠ ، ٥١ شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/ ١٦٤ ، ١٦٥ تحقيق د/ صلاح رواي. .

(٢) شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/ ١٦٥ تحقيق د/ صلاح رواي وينظر الإنصاف ١/ ٦ ، ٧.

المبحث الثاني :حقيقة الإعراب

اختلف النحاة في حقيقة الإعراب : **فذهب قوم**: إلى أنَّ الإعراب معنى ، وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين :

أحدهما: إضافة الحركات إلى الإعراب، والشيء لا يضاف إلى نفسه .

الثاني : أن الحركات قد تكون في المبني ، فلا تكون إعرابا ، وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم مطية حرب؛ أي صالحة للحرب ، وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة .

وذهب قوم : إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات ـ وهو الحق ـ لوجهين :

أحدهما: أن الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدد، فلو جعل الإختلاف إعرابا ؛ لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية؛ لعدم الاختلاف .

الثاني: أن يقال: أنواع الإعراب ، رفع، ونصب، وجر، وجزم، ونوع الجنس مستلزم الجنس .والجواب عن الإضافة : أنها من باب إضافة الأعم إلى الأخص للبيان، كقولنا: كل الدراهم .

وعن الوجه الثاني: أنه لا يدل وجود الحركات في المبني على أنها حركات إعراب لأن الحركة إن حدثت بعامل ، فهي للإعراب ، وإلا فهي للبناء ، ولذلك خصصها البصريون بألقاب غير ألقاب الإعراب .[1] وقال غيرهم:في الإعراب مذهبان:

---

(١) المغني لابن فلاح ١/ ١٩٢ ، ١٩٣ وينظر شرح اللمحة البدرية تحقيق د/ صلاح رواي ١/ ١٨٤ ، ١٨٥ والأشباه والنظائر ١/١٧٢ ، ١٧٣ .

أحدهما :أنه لفظي، وهو اختيار ابن مالك، ونسبه إلى المحققين، وحده في التسهيل بقوله:[1]"ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أوحرف، أو سكون، أو حذف."

وقال الشلوبيني :" حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل. "[2]

والثاني: أنه معنوي، والحركات إنما هي دلالة عليه، هو ظاهر قول سيبويه واختاره الأعلم، وكثير من المتأخرين، وحدوه بقولهم: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا وتقديرا.[3]

وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية، قال: ويدل عليه وجوه منها : أنه يقال: حركات الإعراب، فلو كانت الحركة الإعراب؛ لامتنعت الإضافة، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه.

ومنها: أن الحركة والحرف يكونان في المبني، فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه، ومنها: أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالإعراب.

ومنها: أن السكون قد يكون إعرابا . ومنها: تفسيرهم له بالتغيير، أو بالاختلاف، وكل واحد منها معنى. ثم قال: ولقائل أن يقول: لا دلالة في جميع ذلك .

أما الأول : فجوابه: أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب، وحركة بناء قيل: حركات الإعراب ، وصحة الإضافة للتخصيص ، فالحركة عامة ، والإعراب خاص، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص ، فمسوغ الإضافة المغايرة ، وهي هنا موجودة.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣ وينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ١٠٧ .

(٢) التوطئة لأبي علي الشلوبيني ص ١١٦ وينظر أسرار العربية ١٨ ، ١٩ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٧٢ ، ١٧٣ وينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٨٣٣ والهمع ١/ ٤٠

وأما الثاني:فجوابه: أنا لم نقل إن مطلق الحركة يكون إعرابا، وأن مطلق الحرف كذلك، بل الحركة الحادثة بعامل ، والحرف الحادث بعامل هما الإعراب ، ولا يوجد في المبني شيء من ذلك .وأما الثالث: فجوابه: أن الوقف عارض لا اعتبار به

وإنما الاعتبار بحال الوصل ، وأصولهم تقتضي ذلك .

وأما الرابع: فجوابه: أن الإعراب هو الحركة ، أو حذفها ؛ ولهذا قال ابن الحاجب[1] في حده: أنه ما اختلف آخر المعرب به ، والآخر يختلف تارة بالحركة وتارة بحذفها ، وتارة بالحرف عند من قال : أنه يعرب به ، وتارة بحذفه ، وإذ لم يكن مرادهم أن الحركة وحدها الإعراب ، فكيف يرد النقض عليهم بالسكون ؟

وأما الخامس: فجوابه: إنما يفسره بالتغيير، أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنوي، ومن خالف ذلك ، فسره بغير ذلك، وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه ، وفي هذه المسألة كلام لا يحتمله هذا الشرح إذ لم يبن على التطويل والاستقصاء[2] .

ومما سبق يتضح تأييد ابن إياز لمن قال بأن الإعراب لفظي، ورد على أدلة من قال بأن الإعراب معنى واتضح ذلك خلال قوله :" **ولقائل أن يقول: لا دلالة في جميع ذلك"** وقوله : "ومذهب المصنف أن الإعراب معنى ، ولهذا فسره بالتغيير "[3]

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ١١٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٧٣ ، ١٧٤ وقد نقله السيوطي عن ابن إياز بنصه .

(٣) ينظر: المحصول في شرح الفصول ٢/ ٥٢ ، ٥٣.

المبحث الثالث :الإتباع

((قال ابن إياز في شرح الفصول :اعلم أن العرب قد أكثرت من الإتباع حتى صار ذلك كأنه أصل يقاس عليه، وإذا كانت قد زالت حركة الإعراب مع قوتها للإتباع وذلك ما حكاه الفراء من (الحمدِ لِلّه) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام، وقلبوا أيضا الياء إلى الواو مع أن القياس عكس ذلك فقالوا: أنا أخوك يريدون ، أنا أُخَيَّك حكاه سيبويه ، كأن الإتباع في هذه المسألة أجوز وأحسن؛ إذ ليس فيهما نقل خفيف إلى ثقيل . وأما الساكن الحاجز فلا يعتد به لضعفه .انتهى [١]))

الإتباع لغةً :تبع من باب طَرِبَ وسَلِمَ ، وَتبع الشيء تبعاً وتباعاً في الأفعال، وتبعت الشيءَ تبوعاً : سِرْتُ في إثرِهِ ... وأتبعه الشيء : جعله له تابعاً ، وقيل: أتبع الرجل سبقه فلحِقَهُ . وتِبعَهُ تبعاً واتَّبَعه : مرَّ بهِ فمضى معه [٢].

أمّا الإتباع اصطلاحاً فهو : (أن تتبع الكلمة الكلمةُ على وزنها ورويّها، إشباعاً وتأكيدا؛ اتساعاً كقولهم : جائعٌ نائعٌ ، وساغبٌ لاغبٌ، وعطشان نطشان)[٣]

والإتباع أنواع:في الحركة ، وفي اللفظ ، وهناك نوع ثالث: وهو الإتباع النحويّ:- **الإتباع الحركي** :كإتباع الضمة الضمة ومنه قراءة[٤] (الحمدُ للهِ) وإتباع الكسرة الكسرة كقراءة (الحمدِ لِلّهِ) [٥] وهذا كثير في كلامهم ، وشاع استعماله. [٦]

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٧ ،٢٨ نقلة السيوطي بنصه مع تغيير طفيف في قوله (حركة الدال) بدل حركة الإعراب) وتم تعديل النص من كتاب المحصول في شرح الفصول ٢/ ٢١٢ ، ٢١٣.

(٢) ينظر : لسان العرب لابن منظور ٨/ ٢٧ مادة تبع ط/ دار صادر بيروت ومختار الصحاح ٧٤ و المصباح المنير ٧٢.
(٣) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠٩ وينظر: المزهر للسيوطي ١/ ٤١٤ .
(٤) سورة الفاتحة من الآية ٢.
(٥) ينظر المحتسب ١/ ٣٧ ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٩والبحر المحيط ١/ ١٨.
(٦) ينظر : المحتسب في وجوه القراءات : ١/ ٣٧.

(لذا أتبعوا أحد الصوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد ، وإن كان جملة من مبتدأ وخبر، فصارت (الحمدُ لُله) كعُنُق وطُنب ، و (الحمدِ لِله) (كإبِل واطِل) [١] وقد رأى ابن جني أنَّ (الحمدُ لُله) بضم الحرفين أسهل من (الحمدِ لِله) بكسرهما من موضعين :

الأول : إنَّ أقيس الإتباع أنْ يكون الثاني تابعاً للأول (لأنَّه جارٍ مجرى السبب والمسبب ، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبةً من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما نقول : مُدَّ وشُدَّ) [٢] .

الثاني : أنَّ ضمة الدال في (الحمدُ) إعراب ، وكسرةُ اللام في (لِلهِ) بناء ، وحركة الإعراب أقوى من حركة البناء ، والأولى أن يغلب الأقوى الأضعف ، إضافة الى كثرة باب عُنُق و طُنُب في قلة باب إبِل واطِل.[٣]

- الإتباع اللفظي :

وهو أن تتبع الكلمة الكلمة ، وهو على نوعين : نوعٌ يكون فيه الثاني بمعنى الأول نحو : غنيٌّ مليٌّ ، فـ (مليٌّ) بمعنى (غني)[٤] ، وهذا النوع الغرض منه التوكيد.

والنوع الآخر يكون فيه الثاني في غير معنى الأول ، نحو: أسوان أتوان، بمعنى حزين متردد .[٥]

---

(١) المحتسب في وجوه القراءات: ١/٣٧ .
(٢) المرجع السابق ١/ ٣٨ .
(٣) ينظر : المرجع السابق ١/ ٣٨ ، والأشباه والنظائر: ١/ ١٨ .
(٤) ينظر : الأمالي لأبي علي القالي ، مج١ ، ٢ / ٢٠٩ والغرة لابن الدهان ٢/ ٧١٥ .
(٥) ينظر : الأمالي لأبي علي القالي مج ١، ٢ / ٢٠٨-٢٠٩.

ومن الأمثلة ما رواه الأصمعي عن امرأة من العرب أنَّها قالت : إنّي لأبغض من الرجال الأمْلحَ الأقلحَ ، والملحة بياض الشيب ، والقلحُ : صُفْرةُ الاسنان [١]

- **الإتباع النحويّ** : تناول النحويون هذا النوع في كلامهم عن المجاورة (أي الإتباع) ، قال سيبويه: (ومّما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فالوجهُ الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم . وهو القياس ،لأنَّ الخَرِبَ نعتُ الجُحرِ، والجُحرُ رفعٌ ، ولكنَّ بعض العرب يجُرُّه . وليس بنعتٍ للضبِّ ، ولكنه نعتٌ للذي أضيف إلى الضبّ ، فجرّوه؛ لأنه نكرة كالضبِّ ؛ ولأنَّه في موضع يقع فيه نعتُ الضبّ ؛ ولأنَّه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحدٍ ، .. والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفرد ، فانجر الخَرِبُ على الضبِّ كما أضفت الجحرُ إليك مع إضافة الضبِّ ومع هذا أنَّهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ، كما أتبعوا الكسْرَ الكسْرَ ، نحو قولهم : بِهِم وبدارِهِم وما أشبه هذا . وكلا التفسيرين تفسير الخليل) [٢]

قال الأعلم الشـــــنتمري : (والعرب تختار مطابقة الألفاظ وتحرصُ عليها ، وتختارحمل الشيء على ما يجاوره فقالوا (هذا جُحر ضبٍّ خربٍ) ، فجروا (خرباً) وهـو نعت للجُحر؛ لمجاورةِ الضبِّ، هذا من كلام كان فيما صح معناه كاللازمِ)[٣] .

وللمجاورة أنماط مختلفة جميعها تشمل تغيير الحركة الإعرابية، ومنها الجر بالجوار والرفع بالجوار، والنصب بالجوار.

أما الجر بالجوار: فيرى ابن الأنباري أن الجر على المجاورة واقع في العربية

---

(١) ينظر : الإتباع والمزواجة لابن فارس ص٣٥ تحقيق كمال مصطفى.
(٢) الكتاب : ١/ ٤٣٦ وينظر شرح اللمحة البدرية تأليف ابن هشام ٢/ ٢٣٥ تحقيق صلاح رواي.
(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/ ٢٩٨ .

ولكنه شاذ يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه فقال: " وقولهم: جحر ضب خرب، محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه. "[١]

وأنكر السيرافي، وابن جني[٢] الخفض على الجوار، وتأولا قولهم (خرب) بالجر على أنه صفة لـ(ضب) .[٣]

والإتباع بعد ذلك يدخل في مسائل مختلفة، كالجمع نحو قوله تعالى:{ خَرُّوا سُجَّداً وَبُكِيّاً } [٤] فـ (بكيّاً) جمع (باك) وهو جمع غير قياسي اذ القياس (بُكاة) كقاضٍ وقُضاة ، ولكن تحقيق التعادل بين (سُجَّداً) و (بكيّاً) اقتضى هذا الاتباع ، فاتبع الثاني الأول، لتحقيق التعادل في اللفظ [٥].

أما الرفع على الجوار ، فلم يثبت عند المحققين، وإنما ذهب إليه بعضهم، وضعفه النحويون ، وأولهم الأصمعي .[٦] النصب بالجوار : كقول لبيد [٧]:

حتَّى تَهجَّرفي الرَّوَاحِ وهَاجَهَا طَلَبَ المُعقِّبِ حَقَّهُ المظْلُومَ

الشاهد في قوله :(المظلومَ) بالنصب على الجوار (لحقه) المنصوب على المفعولية، مع أن من حقه الكسر؛ لأنه صفة للمعقب الذي جر بالإضافة ، ولكنه نصب بسبب المجاورة لـ (حق) المنصوبة ، وهذا يدل على وجود النصب بالجوار.

---

(١) ينظر الخصائص ١/ ١٩١ ، ٣/ ٢٢٠ .(٢) مغني اللبيب ٦/ ٦٦٤ وينظر المساعد ٢/ ٤٠٣

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦١٥ المسألة ٨٤ . (٤) سورة مريم من الآية :٥٨ .

(٥) ينظر : ظاهرة التغليب في العربية د/ عبد الفتاح الحموز ص :٦٢ .
(٦) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي ص ٢٦٠ .
(٧) من بحر الكامل ويروي (وهاجه) مواضعه: الضرائر للألوسي ص ٢٦٢ وديوان لبيد ص ١٠٢ و شرح الكافية الشافية ص ١٠٤٨ معاني القرآن للزجاج ٤/ ١٠٩ والمحتسب ٢/ ١٣.

المبحث الرابع :ما يتعلق بالضمير

علة بناء المضمر

عبارة ابن إياز ((لأن وضع المضمر بالأصالة، وضع الحرف الواحد، ألا تراه على حرف واحد في ضربت ، والكاف في ضربك، ثم حمل على ذلك في البناء ما هوعلى أكثر من عدته نحو : نحن ، وإياك ؛ لأن الجميع من باب واحد.))[1]

اتفق النحاة على وجوب بناء المضمر سواء أكان متصلا مثل(الهاء، والواو، والياء) أم منفصلا مثل (نحن، وهم، وأنت) ولهم في ذلك حججهم التي استندواعليها وأهمها :

- فقيل لمشابهته الحرف في المعنى؛ لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم، أوالخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف.

وذكر ابن مالك في التسهيل لبنائها أربعة أسباب:

الأول /مشابهة الحرف في الوضع؛ لأن أكثرها على حرف، أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر.

والثاني /مشابهته في الافتقار؛لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

والثالث /مشابهته له في الجمود، فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير، ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع /الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه؛ لاختلاف المعاني.[2]

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٢٠ وقد نقله السيوطي بنصه من المحصول في شرح الفصول ٢/ ٦٠٨.

(٢) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٦ وحاشية الصبان ١/ ١٨٩ .

علة تسكين آخر الفعل الماضي المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة

أجمع النحاة على تسكين آخر الفعل الماضي المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة .

قال ابن إياز: وهذا أحسن من التعليل بكراهة توالي أربع متحركات؛ لأنه يطرد في استخرجت وأشباهه.(١)

واختلف في سبب السكون، فقال أكثرهم: سببه اجتناب توالي أربع حركات في شيئين هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل، وهذا السبب إنما هو في الماضي ثم حمل المضارع عليه ، وأما الأمر فاستصحب له ما كان يستحقه من سكون، صحيح الآخر كان كاذهبن ، أو معتله كاخشين (٢).

وعلله ابن الدهان بأن أصله البناء، وأصل البناء السكون، والضمير يرد أكثر الأشياء إلى أصولها (٣)

وقد استحسن ابن إياز ما علل به ابن الدهان؛ لسكون الفعل الماضي عند اتصاله بالضمير فقال:**(وهذا أحسن من التعليل بكراهة توالي أربع متحركات)**

ونص الفارسي(٤) على أن الاتصال بالضمير من المواضع التي ترد الأشياء إلى أصولها واستشهد بقوله تعالى (أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ)(٥)

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٥ ينظر : المحصول في شرح الفصول ٢/٢٢٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٤ ينظر المحصول في شرح الفصول ٢/ ٢٢٤.

(٤) المسائل الحلبيات ص ٩٥ ، ٩٦ وينظر المسائل العسكريات ص ١٠٠ .

(٥) سورة هود من الآية ٢٨ .

العطف على الضمير المجرور

نقل عن الجرمي أنه يجيز العطف على الضمير المجرور بعد تاكيده، ولا يعيد الجار فيقول: مررت بك أنت وزيد، على ما حكاه ابن إياز في شرح الفصول.[١]

اختلف النحاة في مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار .

فذكر فيها ثلاثة أقوال :

١ ـ ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار في سعة الكلام، وذلك نحو : مررت بك وزيد .

٢ ـ وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك ويوجبون إعادة الجار فيقبح أن تقول:(مررت بك وزيد) بل يجب إعادة الجار إن كان المعطوف عليه ضمير جر فتقول : (مررت بك وبزيد)، [٢] وهو مذهب سيبويه. قال: "ومما يقبح أن يشركه المظهر ،علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ[٣] "

والدليل على جواز العطف عند الكوفيين، أنه قد جاء في التنزيل، وكلام العرب قال تعالى: { وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَام }[٤] بجر(الْمَسْجِدِ) بالعطف على الهاء، لا بالعطف على سبيل ، لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته.[٥] واستدلوا أيضا

---

(١) الأشباه والنظائر ١٦٦/١ المحصول في شرح الفصول ٢/ ٦٨٥.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٥٦١ وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥ و شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٧ و شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٥٧ .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٨١ وينظر المقتضب ٤/ ١٥٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٤ .

(٤) سورة البقرة من الآية ٢١٧ .

(٥) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٦٣ المسألة ٦٥ وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٦ .

بقراءة حمزة[١] في قولـه تعالى: { وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ }[٢] بالجر معطوف على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الجار .ووافقهم يونس، والأخفش، وقطرب، وأبو علي الشلوبين[٣]، واختاره من المتأخرين ابن مالك [٤]وأبو حيان [٥]وأنكره الفراء .

وللموجبين إعادة الجار حجتان :

إحداهما : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين.

الثانية : إن حق المعطوف والمعطوف عليه، أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح؛ لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار.[٦] قال ابن مالك: "وفي الحجتين من الضعف مالا يخفى" [٧]

٣ ـ وذهب الجرمي والزيادي[٨] إلى العطف على الضمير المجرور بعد تأكيده ،ولا يعيد الجار فيقول: (مررت بك أنت وزيد)على ما حكاه ابن إياز في شرح الفصول.

---

(١) ينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٢٦ والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٢) سورة النساء من الآية ١ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥ وينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٨ والهمع ٥/ ٢٦٨ .

(٤) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٢/ ٦٦٥ ، ٦٦٦.

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ٢٠١٣.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٦١ وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٥ .

(٨) ينظر رأي الجرمي والزيادي في ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠١٣ والمساعد ٢/ ٤٧٠ و الهمع ٥/ ٢٦٩ و المحصول في شرح الفصول ٢/ ٦٨٥ .

يعيد الجار فيقول: (مررت بك أنت وزيد)على ما حكاه ابن إياز في شرح الفصول.

وذلك قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع، وليس بشئ ؛ لأنه لم يسمع ذلك.

أما ابن إيازفقد ضعف توجيه قراءة حمزة أن الواو للقسم بقوله : وقراءة حمزة والأرحام، توجه أن الواو للقسم، والمقسم به محذوف والمعنى: ورب الأرحام، وآراه ضعيفا؛ لأن القسم للتأكيد، فهو من مظان الإطالة، فلا يليق به الحذف، أو على أن الأرحام مقسم بها تعظيما ، أو على أنها مجرورة بباء مقدرة حذفت ؛ لدلالة الأولى عليها .[١]

الرأي الراجح

بعد عرض المسألة ، وبيان أقوال النحاة أخلصُ إلى أن الراجح هو القول الأول وهو جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار وذلك؛ لورود القراءة السبعية بها ، وهي قراءة حمزة ، وإن كان الأكثر إعادته نحو قوله تعالى : {قُلِ اللّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ } [٢]

وقوله تعالى : {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَو كَرْهاً}[٣]

أما ما ذهب إليه الجرمي ، والزيادي، فلم أقف على سماع يؤيده.

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٦٨٥ (٢) سورة الأنعام من الآية ٦٤ .

(٣) سورة فصلت الآية ١١ .

المبحث الخامس :علة بناء اسم الإشارة

قال ابن إياز : وأما اسم الإشارة فبني؛ لتضمنه معنى حرف الإشارة، إذ الإشارة معنى والموضوع لإفادة المعاني الحروف، فلما أفادت هذه الأسماء الإشارة علم أنها كان القياس يقتضي أن يكون لها حرف، فلما تضمنت معناه بنيت، وهذا قول السيرافي [١].

وقال في موضع آخر نقلا عن ابن معط :

(ذكر ابن معط في الفصول[٢] أن أسماء الإشارة بنيت ؛ لشبهها بالحروف .

قال ابن إياز في شرحه : وتعليله بناءها بشبهها بالحروف، غريب لم أر أحدا ذكره غيره [٣].

تعريف البناءهو: (لزوم الكلمة حالة واحدة من الشكل، لا تتغير بتغير العامل مطلقا ونقيضه الإعراب الذي يعني تغير الكلمة بحسب العامل الذي يسبقها)[٤]، وقد تعددت الأقوال في السبب الموجب للبناء، فمن النحاة من قال: إن الاسم إنما بني؛ لشبهه بالفعل في نحو : نزال، وهيهات، ومنهم من رأى إن الاسم إنما بني؛ لشبهه بالحرف ومنه قول ابن مالك:[٥]

وَالاِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٦٣٢ و ينظر الأشباه والنظائر ٢/ ٢٢٢ .

(٢) الفصول الخمسون ص١٦٦ . (٣) ينظر الأشباه والنظائر ٩/٥ .

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٢٧

(٥) شرح ابن عقيل ٣٣، ٣٤.

ويتحقق الشبه بواحد من وجوه الشبه التي فصّلها بقوله[١]:

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ

والقول إن البناء ناتج عن شبه الاسم بالحرف، هو رأي أكثر النحاة[٢].وقد ذكر ابن يعيش سبب هذه التسمية فقال: (وإنما سمي بناء ؛ لأنه لما لزم ضربا واحداً و لم يتغير تغير الإعراب، سمي بناء مأخوذ من بناءِ الطينِ والآجر ؛ لأن البناء من الطين والآجر لازم موضعه لا يزول من مكان إلى غيرهِ وليسَ كذلكَ ما ليسَ ببناء من نحو: الخيمة، وبيت الشعر، فإنها أشياء منقولة من مكان إلى مكان)[٣]

وذكر المرادي أن اسم الإشارة بني؛ لتضمن معناه، أو لشبه الحرف وضعا وافتقارا لأن الإشارة معنى من المعاني التي يعبر عنه بالحروف كالاستفتاح، والترجي، والتشبيه، والنفي، وغير ذلك فكان المناسب أن يوضع للإشارة حرف يدل عليها، لكنَّ العرب لم تضع لها حرفا ، فلما تضمن اسم الإشارة معنى الحرف الذي كان أن يوضع بني ؛ لتضمنه معنى الحرف المتوهم، وهذا يقتضي بناء كل اسم اشارة ، لكن عارضه في ذين وتين ، شبههما بمثنيات الأسماء المتمكنة فأعربا [٤].

---

(١) المرجع السابق ٣٣

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٨٠ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ص ٢٣٢ .

قال المصنف وقال غيره : وذا ن، وتان عند المحققين صيغ تثنية لا تثنية حقيقية ....أو لشبه الحروف وضعا؛ لأن منهما ما وضع على حرفين كـ(ذا) و(ذي)ثم حملت البواقي عليه .

ـ وأما الشبه في الافتقار ، فالمراد به هنا حاجةُ اسم الإشارة في إبانة مسماه إلى مواجهةٍ أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منها منزلة الصلة من الموصول، وهذا أيضا سبب عام في جميع أسماء الإشارة .

ورد بأن المشار إليه مسماها ، وكل اسم مفتقر إلى مسماه[١].

وأما سيبويه[٢] فإنه اعتل لبنائها؛ بشدة توغلها في الإبهام ، فأشبهت الحروف .

واعتل ابن الطراوة لبنائها بعدم البقاء على مسماها ، ألا ترى أن (ذا) لا يقع إلا في حالة الإشارة، ولا يلزم لزوم زيد وعمر، فالذي ليس موضوعا لمعنى فيزول بزواله .

ورد عليه بأنه يلزمه أن تبنى الصفات أجمع؛ لأن ضاربا لا يكون مطلقا على من اتصف به إلا مادام موصوفا به موجودا فيه ذلك الوصف، وأما من علل بالافتقار لمشار فليس بشيء لأنه مسماه ، وكل اسم مفتقر إلى مسماه .[٣]

وقد علل العكبري لبناء اسم الإشارة بقوله :" إنما بني اسم الإشارة؛ لأن الإشارة

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٠ ، ٢٥٢ وانظر الارتشاف ص ٩٨٥ .

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٣) التذييل والتكميل ٣ / ٢١٥ ، ٢١٦ .

معنى ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، ولم يضعوا للإشارة حرفا ، فينبغي أن يعتقد أنهم ضمنوه إياه طردا لأصولهم ، ودل على ذلك بناؤهم إياه ، ولابد للبناء من سبب. (١)

الرأي الراجح : هو ما علل به ابن إياز والسيرافي و العكبري ،وهو تضمنه معنى الحرف حيث إن الإشارة معنى متضمنة معنى الحرف .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ٤٨٨ .

المبحث السادس

العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا)

قال ابن إياز:" ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن (لولا)هي الرافعة للاسم "[١]

ذهب البصريون إلى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ مرفوع بالابتداء محذوف الخبر.

قال سيبويه :" هذا باب من الابتداء يضمر فيه مايبنى على الابتداء، وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما لكان كذا وكذا ، فحديث معلق بحديث لولا ، وأما عبد الله ، فإنه من حديث لولا ، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك : أزيدُ أخوك، إنما رفعته على ما رفعت عليه (زيد أخوك)غير أن ذلك استخبار ، وهذا خبر، وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا فكأنه قال : لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام .[٢]

وذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها ، نحو: (لولا زيد لأكرمتك).[٣]

ذهب إلى هذا الكسائي ، فهو عنده مرفوع بفعل مقدر تقديره : لولا وجد زيد [٤].

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٤٥٦ ، ٤٥٧ وينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٠ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٩ وينظر المقتضب للمبرد ٣/ ٧٦ التوطئة ص ٢١٩ والجنى الداني ٥٩٩ .

(٣) الإنصاف ١/ ٧٠ ، ٧١ وينظر :المغني لابن فلاح ص ٦٩٦ .

(٤) ينظر الجنى الداني ٦٠١ ، ٦٠٢ .والارتشاف ١٩٠٤ ، ورصف المباني ٣٦٣ ، ٣٦٤ والعوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ص ١٦١ .

وذهب الفراء إلى أنه مرفوع بـ(لولا) نفسها فقال في قوله تعالى:{ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاء مُّؤْمِنَاتٌ}[١] رفعهم بـ(لولا) ثم قال:(أنْ تَطَؤُوهُمْ) فـ(أنْ) فِي موضع رفع بـ (لولا).[٢]

أما الكوفيون ، فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها ؛لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير في قولك: (لولا زيد لأكرمتك) لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون (لولا) وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، و(لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل ، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم .[٣]

ورد ابن هشام مذهب الكوفيين بقوله : " وليس المرفوع بعد "لولا" فاعلا بفعل محذوف ، ولا بـ(لولا) لنيابتها عنه ولا بها أصالة ، خلافا لزاعمي ذلك ، بل رفْعُه بالابتداء "[٤] وعلى رأي البصريين إذا جاء المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية، فإن خبره واجب الحذف عند سيبويه [٥]والمبرد[٦] وغيرهما .

---

(١) سورة الفتح من الآية ٢٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠٤ ، ٢وينظر / ٨٤ ، ٨٥ والجنى الداني ص ٦٠١ .

(٣) الإنصاف ١/ ٧٣ وينظر التعليقة على المقرب لابن النحاس ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٤) المغنى ٣/ ٤٤٤ .

(٥) الكتاب ٢/ ١٢٩ .

(٦) المقتضب للمبرد ٣/ ٧٦ .

الرأي الراجح :

وبعد دراسة هذه المسألة أخلص إلى أن الراجح مذهب البصريين ، وقد رجحه ابن إياز بقوله:" **ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن (لولا)هي الرافعة للاسم .**"

المبحث السابع : حذف المبتدأ والخبر جوازا

قال ابن إياز:"إذا دار الأمر بين كون المحذوف المبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى؟

قال الواسطي:الأولى كون المحذوف المبتدا ؛ لأن الخبر محل الفائدة ومعتمدها."(١)

القاعدة أن الحذف في كلام العرب لا يكون إلا حيث دل عليه دليل من قرينة لفظية أو معنوية؛ لأنه لو لم يكن عليه دليل؛ لاختل المقصود من الإفهام ، فإنك لو قلت ابتدءا : زيد ، وأنت تريد قائم أو خارج ، ولم يكن ثم ما يدل عليه، لم يقع بما تكلمت به فائدة (٢).

وقال العبدي في البرهان :الأولى كونه الخبر ؛ لأن الحذف اتساع وتصرف ، وذلك في الخبر دون المبتدأ؛ إذ الخبر يكون مفردا جامدا ، ومشتقا ، وجملة على تشعب أقسامها ، والمبتدأ لايكون إلا اسما مفردا (٣).ومثال المسألة : { فَصَبْرٌ جَمِيلٌ } (٤)

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٢٥٦ وينظر الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٥ .

(٢) المقاصد الشافية ٢/ ٩١ وينظر: عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١/ ١٧٤ و ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي طاهر سليمان حمودة أستاذ العلوم اللغوية ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) المغني ٦/ ٣٨٦ والأشباه والنظائر ٣/ ١٠٥ .

(٤) سورة يوسف من الآية ١٨ .

أي شأني صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره .ومثله : { طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ }[1]أي: الذي يطلب منكم، طاعة معلومة لا يرتاب فيها لا إيمان باللسان لا يواطئه القلب ، أو طاعتكم طاعة معروفة؛ عرف أنها بالقول دون الفعل ، أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة .[2]

ولو عرض ما يوجب التعيين ؛ أي تعيين المحذوف ، عمل به ، كما في (نعم الرجل زيد) على القول ، بأنهما جملتان ؛ إذ لا يحذف الخبر وجوبا إلا إذا سد شيء مسده ومثله: (حبذا زيد) إذا حمل على الحذف ، وجزم به كثير من النحويين في نحو:(عمرك لأفعلن) (وأيمن الله لأفعلن)[3]بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ، ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعيينه عنده لذلك قال :" والتقدير : إما (قسمي أيمن الله) أو (أيمن الله قسم لي)[4]

من مواضع الحذف الواجب:حذف الخبرإذا كان المبتدأ قسما صريحا كقولك، لعمرك لأفعلن، والأصل: لعمرك قسمي لأفعلن، كما التزم الحذف بعد (لولا) وبعد واو المصاحبة الصريحة، نحو قولهم : كل رجل وضيعته ...أي مقترنان .....[5]

الرأي الراجح : اذا دار الأمر بين كون المحذوف المبتدأ أو الخبر، فللمتكلم أن يحذف المبتدأ أو الخبر ؛ لأن المحذوف في هذا كله جائز لا واجب، بخلاف الحذف الواجب وهو ما يوجب تعيين المحذوف .

---

(١) سورة النور من الآية ٥٣ . **(٢) مغني اللبيب ٦/ ٣٨٦ .**

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٣٣ .

(٤) مغني اللبيب ٦/ ٣٨٧ ، ٣٨٨ وينظر الهمع ٥/ ٤٥ ، ٤٦ .

(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ١٧٥ ، ١٧٦ .

المبحث الثامن :ما لاينصرف

المانع من كون العلة الواحدة مانعة من الصرف

الأصل في الأسماء الصرف، ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقا ، ما لم يعتضد بآخر يجذبُهُ عن الأصاله إلى الفرعية [١].

قال ابن إياز : أصل الأسماء الصرف لعلتين : الأولى : أن أصلها الإعراب، فينبغي أن تستوفي أنواعه ، وفي هذه العلة عندي نظر؛ لأن أقصي ما يقتضيه أن يدخله الجر ، وليس الصرف عبارة عن الجر ، ولا عن الجر والتنوين ، لما بينا من فساده، وإذا كـــان كذلك ،فيحتاج إلى زيادة على ما ذكر .

والثاني : أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد ، والصرف يحصل بغير سبب زائد ، وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد.

الثالث:أن الفعل فرع عن الاسم في الإعراب، فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع[٢] .

<u>لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف</u>

فإن قيل : لِمَ لمْ تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف لوجوه :

أحدها : أن الأصل في الأسماء أن تكون متصرفة ، فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل ، وشبهوا ذلك ببراءة الذمة ؛ فإنها لما كانت هي الأصل لم تعد

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص ٣٠٨ والأشباه والنظائر ٣/ ٦٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ٦٢/٣ ، ٦٣ وينظر المحصول في شرح الفصول ٢/ ٧٣.

مشتغلة إلا بشهادة عدلين ، وذلك لأن الأصول تراعى ويحافظ عليها [١].

وإنما يمنع الاسم الصرف ؛ لوجود علتين فرعيتين فيه من فروع تسعة، وكيفية اجتماعها ماتراه، وما عداه غير معتبر في منع الصرف ، فترتيب موانع الصرف التعريف: وهو العلمية مع التأنيث نحو: فاطمة، وحمزة ، وسقر، وزينب ، وحلب .

ومع العجمة: نحو: إبراهيم ...ومع التركيب نحو: حضر موت ، ومعدي كرب، وكل اسمين جعلا اسما واحدا ، ومع الألف والنون، نحو: عثمان ، وعفان، وعمران وغطفان ، وكل بناء فيه ألف ونون زائدتان، مجردا من هاء التأنيث يكون علما ومع وزن الفعل الغالب عليه، والمختص به نحو: بذّر ، وأحمد، وتغلب ،ويزيد وكل ما أوله حرف المضارعة ، ومع العدل غير مبني نحو: عمر ، وزفر ، وكل منوي فيه العدل حال التعريف .[٢]

---

(١) المحصول ٢/ ٧٥ وينظر الأشباه والنظائر ٣/ ٦٣ .

(٢) الفصول الخمسون ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

الفرق بين الألف واللام والإضافة وبين حروف الجر

قال ابن إياز: " فإن قيل : أليس حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل، ومع هذا إذا دخلت على مالا ينصرف لا يجر في موضع الجر، فهلا كانت اللام والإضافة كذلك ؟ قيل الفرق من وجهين:

أحدهما : أن اللام والإضافة، يتغير بهما معنى الاسم ، ألا تراهما ينقلانه من التنكير إلى التعريف، وحروف الجر لا تتغير، وهذا واضح.

والثاني : أن حروف الجر تُجرى مما بعدهما مجرى الأسماء التى تجر ما بعدها ، والأفعال قد تقع في موضع الجر بإضافة ظروف الزمان إليها ،كقوله تعالى: { هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ }[1] فصار وقوع الأسماء بعد حروف الجر كأنه غير مختص بها، إذ كان مثل ذلك يقع في الأفعال ، فلذلك لم يعتد به.[2]

وقد وضح ابن الأنباري علة دخول الألف واللام والإضافة على ما لا ينصرف فقال:

"فإن قيل : فلم دخل ما لاينصرف الجر مع الألف واللام ، أو الإضافة ؟

قيل: لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه أمن فيه التنوين؛ لأن الألف واللام والإضافة لا تكون مع التنوين فلما وجدت أمن فيه التنوين، فدخله الجر في موضع الجر .

---

(١) سورة المائدة من الآية ١١٩ .

(٢) المحصول في شرح الفصول ٢/ ١١٠ ، ١١١ وينظر: الأشباه والنظائر ٤/ ١٣٤ .

الوجه الثاني : أن الألف واللام والإضافة قامت مقام التنوين، ولو كان التنوين فيه لجاز فيه الجر، فكذلك مع ما قام مقامه.

والوجه الثالث: أنه بالألف واللام والإضافة بعد عن شبه الفعل، فلما بعد عن شبه الفعل دخله الجر في موضع الجر؛ لأنه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة، فلهذا المعنى دخله الجر مع الألف واللام والإضافة.[1]

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٣١٣ ، ٣١٤ وينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ١٠٩ .

المبحث التاسع

علة كون المضاف اسما

ومن تعاليل ابن إياز :علة كون المضاف اسما .

قال ابن إياز : " فالمضاف لا يكون إلا اسما لوجهين :

أحدهما : **أن المضاف إليه يعاقب التنوين، والمنون اسم فكذلك المضاف .**

والآخر : أن الغرض الأهم بالإضافة تعريف المضاف ، والفعل لا يتعرف .

فإن قيل : فهلا أضيف للتخصيص إذ قد يصح ذلك فيه ؟ ألا ترى أن سوف والسين تخصصانه بالاستقبال .والساعة والآن يخصصانه بالحال.

فالجواب : أنه لما امتنع من الغرض الأهم ، وهو التعريف ، امتنع الآخر طردا للباب، وهذا من قواعدهم .

فإن قيل : فهلا أضيف الفعل لفظا ، والتقدير : إضافة مصدره ؟

فالجواب : أن ذلك اتساع ، ويجوز ، وهو قبيح في الأوائل ، والمبادئ دون الأواخر ، والثواني ....والمضاف إليه لا يكون إلا اسما [1]؛ لأنه محكوم عليه ، ولا يحكم إلا على الأسماء ؛ ولأن الغرض بالإضافة التعريف ، والفعل لا يعرف . (٢) تعريف الإضافة لغة :مطلق الإسناد .

---

(١) التعليقة على المقرب ص ٣٠٨ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٢١ وينظر : المحصول في شرح الفصول ٢/ ٥٩١ .

وفي اصطلاح النحاة :إسناد اسم إلى اسم بحذف التنوين من الأول ، وجر الثاني .[1]وقد علل ابن فلاح لكون المضاف اسما فقال:" أما الإضافة نحو: غلام زيد، وغلام امرأة ، فلأن مقصودها إما تعريف المضاف، أو تخصيصه، والفعل، والحرف لايتصور فيهما إضافة، حتى يكون منها تعريف أو تخصيص، أما الفعل فلأنه لا يتصور نسبته إلى غير فاعله حتى يتحقق إضافته، أو الإضافة إليه، ولا معنى للإضافة إليه ؛ إذ لا يتصور له ملك ، ولا اختصاص، وحكم الحرف أيضا كذلك، إذ لا يتصور انفكاكه عن متعلقه حتى يتحقق إضافته، أو الإضافة إليه، ولا معنى للإضافة إليه أيضا؛ لعدم تصور الملك ، أو الاختصاص ."[3]

الخلاصة: أن المضاف لا يكون إلا اسماً ؛ لسببين ، الأول : أن التنوين لا يدخل إلاَّ على الأسماء.والسبب الثاني : أن الغرض من الإضافة تعريف المضاف ، والفعل لا يتعرف .كما أن الأصل في المضاف إليه أن يكون اسماً ؛ لأنه محكوم عليه في المعنى ، ولا يحكم إلا على الأسماء.

---

(١)أما عند ابن الحاجب وابن يعيش فالمراد بها كون الاسم مضافا فقط لا مضافا إليه؛ لورود الفعل مضافا إليه في قوله تعالى :" هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم " ويرى الرضي أن المضاف إليه الجملة لفظا والمصدر معنى .ينظر شرح الكافية ١/ ١٥ ، ١٦ شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/١

والهمع للسيوطي ٥/١ .

(٣) المغني لابن فلاح ص ٧٣ ، ٧٤ .

المبحث العاشر

ما لا ينوب عن الفاعل

قد يحذف الفاعل ؛ لكونه معلوما، أو مجهولا، أو عظيما، أو حقيرا، أو غير ذلك .

فينوب عنه فيما كان له من رفع، واعتناء ، وغير ذلك :

ـ المفعول به مسندا إليه فعل مهيأ بهيئة تنبئ عن النيابة، أو اسم في معناه .

وتهيئة الفعل لذلك بضم أوله ـ مطلقا ـ وفتح ما قبل آخره إن كان مضارعا، وبكسره إن كان ماضيا ، ويشرَّكُ في الضم ثاني ما أوله تاء المطاوعة كـ (تعلم العلم) و (تُسُربِلَ القميصُ) وثالث ماأوله همزة وصل كـ(انطُلِق بزيد) (واستُمِع الحديث) و(استُخرج الشيء) و(استُحلي المشروب).....وما يشارك المفعول به في النيابة عن الفاعل هو : المصدر ، والظرف المتصرفان المخصصان ، والجار والمجرور كقولك:(سيربي) و (سير اليومُ) و (سيرالمسير)[1].

<u>ما لا يصح نيابته عن الفاعل</u>

ما لا يتصرف من المصادر نحو : (معاذ الله) ومن الظروف نحو: (إذا) والمبهم منهما نحو: (سرت سيرا ووقتا) فإن نيابتهما عن الفاعل لا تفيد؛ إذ لا يحصل بذكرهما مزيد على ما فهم من الفعل .بخلاف ما يكون مختصا نحو : (سرت سيرا شديدا ووقتا مباركا) فإن ذكرهما يبين معنى لا يفهم بمجرد ذكر الفعل ، فإسناده إليهما غير خال من فائدة .....

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٣ ، ٦٠٧ وينظر شرح الألفية لابن هانئ ص ٣٣٦ .

والصالح للنيابة من حروف الجر، هو ما لا يلـزم وجها واحـدا في الاستعمـال كـ(الباء)و(اللام) و(من) و(إلى) و(عن) و(على) و(في) لا مايلزم وجها واحدا كـ(مذ) و(رب) والكاف، وما خص بقسم، أو استثناء [١].

وزاد ابن إياز : الباء الحالية نحو: خرج زيد بثيابه، فإنها لا تقوم مقام الفاعل، كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك،[٢] وكذلك حاشا ، خلا، وعدا إذا جررن ، وكن للاستثناء، فإنها لاتقوم مقام الفاعل ، وبالمميز[٣] إذا كان معه (من) نحوقولك: (طبت من نفس) فإنه لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل.[٤]

ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو: (خرج زيد بثيابه) لا تقوم مقام الفاعل، كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذلك ،وكذلك المميز إذا كان معه (من) كقولك: (طبت من نفس) فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضًا، وفي هذا الثاني نظر، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل (من) على المميز المنتصب عن تمام الكلام[٥].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٨ وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٦/٢ ، ١٢٧ وأوضح المسالك ٢/ ١٣٧ ، ١٣٨ وعمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١/ ١٨٦.

(٢) لأن الحال زيادة في الخبر وإسناد الفعل إليها يصيرها مخبرا عنها، وذلك يرفع عنها حكم وضعها وهو الزيادة في الخبر . المغني لابن فلاح ص ٥٤٥ .

(٣) لأن التمييز جيء به لرفع الإبهام السابق وإقامته مقام الفاعل يرفع عنه ذلك الحكم .المغني لابن فلاح ص ٥٤٥ .

(٤) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٢٧٩ وينظر : الأشباه والنظائر ٣/ ١٤٣.

(٥) ينظر: المقرب ١٦٤/١ حاشية الصبان ٢/ ٩٥ و شرح اللمع في النحو للخطيب التبريزي ص ١٠٣.

المبحث الحادي عشر : كنايات العدد

أحكام كذا

وذكر ابن إياز أن البستي في تعليقه أن أبا الفتح سأل أبا علي عن قولهم : له عندي كذا كذا درهما ، وله عندي كذا وكذا درهما ، وله عندي كذا وكذا كذا درهما ، وأن الأول يحمل على أحد عشر ؛ لكونه أقل العدد المركب ، والثاني يحمل على أحد وعشرين درهما ؛ لأنه أقل العدد المعطوف ، وأن الثالث يحمل على مائة وأحد عشر .قال أبو علي : هذا من استخراج الفقهاء ، وليس هو في النحو ، إنما كذا بمنزلة عدد منون .وقيل: له أيضا أن (كذا درهم) خرجوه على مائة درهم . فقال : الجر خطأ ؛ لأن (ذا) يمنع من الإضافة ، ويوجب النصب ؛ لأنها فاصلة كالنون ، فهذا يبين لك ضعف هذا عند أكابر العلماء[١]

تركيبها:(كذا) اسم مركب من كاف التشبيه و(ذا) اسم إشارة ، وهو بعد التركيب كناية عن عدد مبهم كـ (كم) الخبرية ، لكن يفارقها في أنها ليس لها الصدر تقول : قبضت كذا ، وكذا درهما وفي أنها الغالب في استعمالها تكرارها بالعطف عليها كالمثال ، وأوجبه ابن خروف فقال : إنهم لم يقولوا: كذا درهما ، ولا كذا كذا درهما ، وذكر ابن مالك[٢] : أنه مسموع ولكنه قليل .[٣]

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٧١٦ وينظر:الأشباه والنظائر ٧/ ٢٨٩ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤٢٤ .

(٣) الهمع ٤/ ٣٩٠ .

أقوال النحاة في معناها

وفي ذلك أقوال : **أحدها**: لابن مالك ، وهو أنها للتكثير بمنزلة (كم) الخبرية [١]، وتابعه ابنه في شرحه لخلاصته ، ومقتضى قولهما هذا أنها لا يكنى بها عما نقص عن الأحد عشر؛ لأنه عدد قليل .**الثاني** : أنها للعدد مطلقا قليلا كان أو كثيرا ، وهو قول سيبويه والخليل[٢] ومن تابعهما ، واختاره ابن خروف .

الثالث: أنها بمنزلة ما استعملت استعماله من الأعداد الصريحة فيقال: له كذا دراهم ، فتكون للثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وكذا وكذا درهما، فتكون للأحد عشر فما فوقها إلى التسعة ، وكذا درهما ، فتكون للعشرين وأخواتها من العقود إلى التسعين ، وكذ وكذا درهما ، فتكون لأحد وعشرين وما فوقها من الأعداد المتعاطفة إلى التسعة والتسعين ، وكذا درهم ، فيكون للمائة وللألف وما فوقهما .[٣]

أوجه إعراب (كذا)

وتتصرف بوجوه الإعراب، فتكون في موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جر بالإضافة، والحرف ، ولا تقتصر على إعراب خاص .

ولا تتبع بتابع، ولا بنعت، لاعطف بيان، لا تأكيد ، لابدل ، ولامحل لكافها من الإعراب ، فلا تتعلق بشيء ؛ لأن التركيب أخرجها عن ذلك، ومن النحويين مَنْ حكم على موضع الكاف بالإعراب وجعلها اسما مبتدأ كـ(مثل).[٤]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٢ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٧٠ وفوح الشذا بمسألة (كذا) ص ٨٥ .

(٣) الأشباه والنظائر ٧/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ وينظر المقرب لابن عصفور ١/ ٣١٤ .

(٤) الهمع ٤/ ٣٩٠ .

أقوال النحاة في إعراب تمييز (كذا)

القول الأول: أنه منصوب أبدا ، وهذا قول البصريين، وهو الصواب بدليلين: السماع والقياس أما السماع كقوله [1]:

عِدالنفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْساك ذِكراً كَذا وكذا لطْفَاً بِهِ نُسِي الْجُهْدُ

والثاني: القياس: وذلك من وجوه :

أحدها : أن الخفض إمـــا بالكاف على أنها حرف جر، وعلى أنها اسم مضاف ،أو بإضافة (ذا) ، ولا سبيل إلى شيء من ذلك؛ لأن (ذا) معمولة للكاف ، وحرف الجر لا يخفض شيئين ، والاسم لا يضاف مرتين ، ومن ثم وجب نصب التمييز ...وأسماء الإشارة لا تضاف ؛ لأنها ملازمة للتعريف، والتمييز نكرة، والقاعدة أن تضاف النكرة للمعرفة لا العكس .

الثاني : أن الكاف لما دخلت على (ذا) صارتا كناية عن العدد، صارتا كذلك بمنزلة (يزيد) إذا سمي به و(يزيد) وأمثاله إذا سمي به لا يجـوز إضافته ؛ لأنه محكـي والمحكي لا يضاف .

والثالث: أن الكلمة أشبهت بالتركيب أحد عشر ، وأخواته ، وذلك لا يضـاف كراهـة الطـول فكذلك هذا .

---

(١) من بحر الطويل ـ قائله غير معروف

الشاهد فيه: أن(كذا) لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها .

مواضعه: مغني اللبيب ١/ ١٨٨ وفوح الشذا بمسألة كذا ص ٨٥ و مغني اللبيب ٣/ ٥٩ والهمع ٤/ ٨٦ .

القول الثاني: أنه جائز الخفض بشرط أن لا يكون تكرار ، ولا عطف ، فتقول : كذا درهم وله الثوب ، ولا تقول : كذا كذا درهم ، ولا كذا وكذا درهم ، قاله الكوفيون ومن وافقهم ، وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد على صريحه .

قال ابن إياز : فإن قيل : فما الوجه في إضافة (كذا) قيل فيه وجهان :

أحدهما : أن الكاف و(ذا) ركبتا وصارتا كلمة واحدة استجيز إضافته .

(يعني فالمضاف المجموع لا اسم الإشارة فقط، والمحذور إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة .)[1]

والثاني: إجراء (كذا) مجرى (كم) الخبرية[2].

والقول الثالث: أنه جائز الخفض والرفع ، وهذا خطأ أيضا ؛ لأنه غير مسموع ، ولا يقتضيه القياس، فإن (كذا وكذا درهما) من باب خمسة عشر درهما لا من باب (رطل زيتا) [3]

الخلاف في جواز الخفض

اختلف البصريون والكوفيون في جواز الخفض نحو:(كذا درهم ، وكذا دراهم).

البصريون يمنعون، والكوفيون يجيزون .....أما قول الكوفيين ومن وافقهم، فمردود من جهات أحدها: أنه قول بلا دليل، وإنما هو مجرد قياس في اللغة.

---

(١) تعليق السيوطي ينظر :الأشباه والنظائر ٧/ ٢٨٣ .

(٢) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٧١٦ .

(٣) الأشباه والنظائر ٧/ ٢٨٣ .

الفصل الثاني ما يتعلق بالعامل

العامل اللفظي والعامل المعنوي

قال ابن إياز : " العامل اللفظي وإن ضعف تعلقه أولى من العامل المعنوي ، بدليل (اختيارهم زيدا ضربت) على(زيد ضربت) وقولهم : إن زيدا اضرب ، لايجوز إلا في الضرورة[١] .

مفهوم العامل النحوي ، مفهوم مجازي اصطلاحي؛ فقد جاء في تعريفه: (العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب) [٢]، وإن لم يكن موجوداً توهموا عاملاً مضمراً كالعامل في المبتدأ، والفعل المضارع [٣]، ويقوم الإعراب على نظرية العوامل، فليس هناك معمول إلا وله عامل، والعوامل ثلاثةأنواع :
(أفعال، وأسماء، وحروف)، يقول عبدالقاهر الجرجاني: (... والعوامل ثلاثة أحدها: أن يكون من الأفعال، والثاني: أن يكون من الأسماء، والثالث: أن يكون من الحروف) [٤]

الفرق بين العامل اللفظي والعامل المعنوي

العوامل اللفظية: ما تعرف بالجنان؛ أي بالقلب وتتلفظ باللسان كـ(من) و(إلى) عاملان لفظيان ، يعرفان بالقلب ويتلفظان باللسان.

والعوامل المعنوية : ما تعرف بالجنان ، ولا تتلفظ باللسان مثلا كعامل المبتدأ والخبر

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٦٢.

(٢) العوامل المائة النحوية للجرجاني ص ٨٤ وينظر : قواعد المطارحة لابن إياز ص ٥٢.

(٣) الغرة لابن الدهان ١/ ٢١٤ .

(٤) التعريفات الجرجاني محمد الشريف ت: إبراهيم الأبياري. ١/ ١٨٩ دار الكتاب العربي ط١؛ بيروت لبنان ١٤٠٥هـ،وينظر الغرة لابن الدهان ١/ ١٩٩ .

أعني التجريد عن العوامل اللفظية ، فإن ذلك التجريد عامل معنوي يعرف بالجنان ولا يتلفظ باللسان ، كعامل : يضرب أعني التجريد عن الناصب والجازم فإنه معنوي لأنه يعرف بالجنان ولا يتلفظ باللسان [١].

قال ابن جني في معنى العامل اللفظي :" إنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كـ(مررت بزيد) و(ليت عمرا قائم) ."[٢]

وذلك كحروف الجزم، والنصب، والجر، وغير ذلك من العوامل اللفظية ، وأهمها الفعل.

ومعنى العامل المعنوي: أن طرفا من العمل يأتي عاريا من مصاحبه لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم. [٣]

لا يلجأ النحويون إلى ادعاء العامل المعنوي إلا عند عدم العامل اللفظي ، وذلك لأنهم يفترضون ضعف العامل المعنوي ، ولذا فالعوامل المعنوية قليلة جدا نسبة إلى العوامل اللفظية، وكأنها كانت مخرجا للنحويين إذا أعوزهم العامل. [٤]

---

(١) ينظر:في النحو العربي مهدي المخزومي نقد وتوجيه دار الرائد ص٨٠.، ط٢؛ بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.

(٢) الخصائص ١/ ١٠٩ وينظر التعليقة على المقرب لابن النحاس تحقيق د جميل عبدالله ص ١٤٣ .

(٣) المرجع السابق ١/ ١٠٩ .
(٤) الجمل عبد القاهر الجرجاني ص٥٨. ت: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، ط١ بيروت ١٩٩٠ .

وكان تركيز علماء النحو واللغة على الحركات الإعرابية، والقرائن النحوية الأخرى كالسياق والرتبة، وبرزت عنايتهم بالعوامل التي كانت الأساس الذي انبنت عليه قواعد النحو العربي. (١)

قوة العامل اللفظي

يقر ابن الدهان ـ كغيره من النحويين ـ أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي فلما عرض الأقوال في رافع المبتدأ والخبر قال : " وقال بعضهم : الابتداء عامل فيهما معا، حملا على سائر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو (كان) و (ظننت) وهذا فاسد؛ لأن الابتداء معنوي، فليس له من القوة أن يعمل في شيئين ، كما عمل العامل اللفظي " (٢)

وقال ابن إياز في كتابه قواعد المطارحة عندما تحدث عن العوامل اللفظية :" وبدأت باللفظي لكثرته وقوته، وعدم الخلاف فيه."(٣)

---

(١) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري ص٨٠ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ط١ القاهرة ١٩٦٤م.

(٢) الغرة لابن الدهان ١/ ٢٠٨ ، ٢٠٩ (قسم الدراسة).

(٣) قواعد المطارحة ص ٥٤ .

?لأصو ? ??لفر?? ??لعو?مل

قال ابن إياز :((لما كانت (لا) فرعا في العمل عن (إنَّ) ومشبهة بها وجب أن تنحط عنها، فلذلك اشترط في إعمالها شروط ، كتنكير معمولها، وعدم فصلها))[١]

وقال ابن إياز :" لما كان الفعل فرعا على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامل الاسم إذ من عاداتهم التصرف في الأصول دون الفروع. "[٢]

وقال أيضا: (أنْ) الناصبة للمضارع فرع (أن) المشددة؛ لأن كلا منهما حرف مصدري، ولما كانت فرعا عليها نصبت فقط، و(أنَّ) الثقيلة لأصالتها نصبت ورفعت .[٣]

وقال أيضا : (أنْ) أصل نواصب المضارع و(لن) و(إذن) و(كي) فروع عنها ومحمولة عليها؛ لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها، ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة، وأخواتها لا تعمل إلا في حال الظهور دون تقدير [٤].

أمثلة الأصول والفروع

قال السخاوي في تنوير الدياجي : انحط اسم الفاعل من منزلة الفعل في أشياء؛ لأنه

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٤٧٤ وينظرالأشباه والنظائر ٢/ ٢٧٩ .

(٢) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٤٧٩ وينظر الأشباه والنظائر ٢/ ٢٨٠ .

(٣) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٤٨٠ وينظر الأشباه والنظائر ٢/٢٨٠

وينظر التعليقة لابن النحاس ص ١٤٣ .

(٤) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٤٨٠ وينظر الأشباه والنظائر ٢/ ٢٨٠ .

فرع منه في العمل، والفرع لا يساوي بالأصل، فمما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له نحو : هند زيد ضاربته هي ، ولو كان في مكان ضاربته، تضربه لم يبرز الضمير؛ لقوة الفعل [١].

الفروع تحتاج إلى علامة والأصول لا تحتاج إلى علامة

قال ابن النحاس في التعليقة : "تقول في المذكر (قائم) وإذا أردت التأنيث قلت: (قائمة) فجئت بالعلامة عند المؤنث، ولم تأت للمذكر بعلامة ، وتقول: (رأيت رجلا) فلا تحتاج إلى العلامة وإن أردت التعريف أدخلت العلامة، فقلت (رأيت الرجل) فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التنكير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين؛ لتدل بها على استقباله، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامة انتهى"[٢] .

قال الشاطبي :"إن وأخواتها لما ساوت كان في العمل ، وأرادوا أن ينبهوا على فرعية العمل فيها ـ عكسوه ـ فجعلوا النصب في الاسم، والرفع في الخبر؛ ليكون معها كمفعول قدم وفاعل أخر. " [٣]

كثرة الفروع

الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول، وتشبه الأصول بها. ذكر ذلك ابن جني

---

(١) وينظر الأشباه والنظائر ٢/٢٨٠ .

(٢) ينظر التعليقة على المقرب لابن النحاس ص ٧١.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي ٢/ ٢٠٧ .

في الخصائص[1]، وقال ابن عصفور في شرح الجمل[2] :" الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة ، لا الأصل أنهم جعلوا علامة التثنية والجمع، ولم

يجعلوا علامة الإفراد، لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد، وكذلك أيضا جعلوا علامة التصغير ، ولم يجعلوا علامة التكبير؛ لأن التصغير فرع عن التكبير، وكذلك أيضا جعلوا الألف واللام علامة للتعريف، ولم يجعلوا للتنكير علامة لأن التعريف فرع عن التنكير، فإن كان االتنكير فرعا عن التعريف، جعلوا له علامة لم تكن في التعريف .

---

(١) ينظر الخصائص ٢/ ٣٥٥ ،٣٥٦ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ص ٩٩ .

الفصل الثالث : ما يتعلق بالأفعال

الإلغاء والتعليق

قال ابن إياز: معنى التعليق في باب (ظن) أن يتصدر على الاسمين اللذين كانا مفعولين لهذه الأفعال حرف له أول الكلام وصدره ، أو يكون الجزء الأول متضمنا معنى ذلك الحرف، فيكون ذلك الحرف حينئذ حاميا لها عن العمل في لفظها دون العمل في موضعها، ومعلوم أن هذا حُكمٌ من حُكمِ الإلغاء، وهو إبطال العمل بالكلية، وبين حكم كمالِ الإعمال، فسمي ذلك تعليقا تشبيها بالمعلقة ، وهي التي ليست ممسكةً ولا مطلقةً [١].

قال ابن الخشاب: ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى، واستعادته له كل الإجاده.[٢]

تعريف التعليق والإلغاء

عرفه ابن مالك بقوله: التعليق عبارة عن إبطال العمل لفظا لا محلا ، على سبيل الوجوب ، بخلاف الإلغاء، فهو إبطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز، ولا يكونان إلا في فعل قلب متصرف .

أسباب التعليق: وسبب التعليق كون المعمول تالي استفهام ، أو متضمنا معناه ، أو مضافا إلى مضمنه، أو تالي لام الابتداء ، أو القسم ، أو (ما) أو(إن) النافيتين أو

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٢٦٢ وينظر: قواعد المطارحة ص ٥٧ و شرح المقرب لابن عصفور ص ١٠٥ .

(٢) المرجع السابق ٢/ ٢٦٢ .

(لا)[1] نحو: { وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ }[2]

يختص المتصرف من الأفعال القلبية، وهو ما عدا (هب) و(تعلم) من الأنواع الثلاثة بالإلغاء .

وهو ترك العمل لغير مانع لفظا أو محلا .

وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو : زيد قائم ظننت ، أو توسط بينهما نحو : زيد ظننت قائم ؛ لضعفه حينئذ بتقدم المعمول عليه ، كما هو شأن العامل إذا تأخر .

والجمهور أنه على سبيل التخيير لا اللزوم، فلك الإلغاء والإعمال .وذهب الأخفش إلى أنه على سبيل اللزوم ، واختاره ابن أبي الربيع ...فالإلغاء للتأخر أولى من إعماله ، وفي المتوسط خلاف ، قيل : إعماله أولى؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء ، إذ هو عامل لفظي ، وقيل: هما سواء ؛ لأنه عادل قوته تأخيره ، فضعف لذلك ، فقاومه الابتداء بالتقدم ...[3]

الخلاف في الإلغاء مع تصدر الفعل

أما إذا تصدر الفعل، فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين، وجوزه الكوفيون .

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٨٨ وينظر شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٥ ، ٥٥٦ وينظر شرح الألفية لابن هانئ ١/ ٢٩١ ، ٢٩٢والتذييل والتكميل ٦/ ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) سورة الأنبياء من الآية ١٠٩ .

(٣) ينظر الهمع ٢/ ٢٢٧ ، ٢٢٨ معاني النحو د/ فاضل صالح السامرائي ٢/ ٣٢ .

والأخفش، وأجازه ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن ، واستدلوا بقوله: [١]

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ

والبصريون خرجوا ذلك على تقدير: ضمير الشأن؛ لأنه أولى من إلغاء العمل بالكلية [٢].

قال ابن عصفور : " ولا حجة فيه؛ لأن وجدت متوسطة بين اسم (إنَّ) وخبرها، وهي الجملة من قولك: مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ ، ولم يعن بالتوسط إلا أن تجيء وسطا للكلام لا صدره ، وإن كان توسطها بين المفعولين أقوى [٣].

ومما يبين لك بطلان هذا المذهب أنه لايحفظ إلغاء ظننت أو شيء من أخواتها إذا وقعت في صدر الكلام . [٤]

---

(١) من بحر البسيط ـــ نسبه أبو تمام إلى بعض الفزاريين .

الشاهد : ملاك الشيمة الأدب ، حيث رفع ملاك والأدب على إلغاء رأيت مع تقدمه.

مواضعه : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٤٦ المقرب ١/ ١١٧ شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/ ٦٦٩ شرح الألفية لابن هانئ ٢/ ٢٩٠ شرح الكافية الشافية ٥٥٨ وشرح ابن الناظم ٢٠٦ .

(٢) ينظر : الفصول الخمسون ١٧٥ وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٠١ .

(٣) شرح الجمل ١/ ٣١٤ ، ٣١٥ وينظر التذييل والتكميل ٦/ ٥٨ ، ٥٩ .

(٤) ينظر التذييل والتكميل ٦/ ٥٩ نقله عن ابن عصفور.

الفرق بين التعليق والإلغاء

ـ التعليق ضرب من الإلغاء، والفرق بينهما: أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظا وتقديرا.

والتعليق إبطال عمله لفظا لا تقديرا، فكل تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقا، ولما كان التعليق نوعا من الإلغاء ، لم يجز أن يعلق من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه، وهو أفعال القلوب ....وإذا وليها حرف الابتداء فيبطل عملها في اللفظ وتعمل في الموضع[١] .

ـ أن الإلغاء غير لازم بمعنى أنه إذا وجد سببه من تقديم للمفعولين على الفعل، أو توسطه بينهما، فقد يبقى العمل، وقد يلغى ، أما التعليق فإنه إذا وجد سببه من كون المفعولين مصدرين بما يلزم الصدارة، فإن العمل يلغى لا محالة ، ولا سبيل إلى بقائه

ـ أن جملة الفعل الملغي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا يقع في موقعها مفرد، فهي مبتدأ أو خبر لا غير ، أما جملة الفعل المعلق فلها محل من الإعراب، وهو النصب لقيامها مقام مفعول به إن كان الفعل ينصب مفعولا به واحد كـ(عرف) أو مقام مفعولين إن كان الفعل ينصب مفعولين كـ(علم)، وعلى ذلك، فإذا عطفت على جملة الفعل الملغي، فإنك تعطف بالرفع تقول : (زيد قائم وعلي قاعد ظننت) أما إذا عطفت على جملة الفعل المعلق، فإنه يجوز العطف على المحل تقول: ظننت لزيد قائم وعليا قاعدا .قال ابن هشام: فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ، ظهور ذلك في التابع[٢] .

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٦٣ وينظر شرح الكافية ٤/ ١٦٥ والمقرب لابن عصفور ١٨٣ وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/ ٦٩٩ والتذييل والتكميل ٦/ ٥٨ .

(٢) شرح المقرب لابن عصفور ص ١٠٤ ، ١٠٥ وينظر شرح الألفية لابن هانئ ٢٨٩/٢ .

أنواع الفاصل ويسمى المانع، أو المعلق وهو أنواع :

١ ـ لام الابتداء نحو: (علمت لزيد كريم) و(علمت لزيد قائم).
٢-اللام الواقعة في جواب القسم نحو:(علمت لينجحن المجد).
٣ـ الاستفهام نحو: (لا ادري أزيد حاضر أم غائب) و (أزيد عندك أم عمرو)

٤ ـ النفي بـ(ما) أو (لا) أو (إن) نحو: (علمت ما زيدعندك) و (علمت لا زيد عندك ولاعمرو)
ومن أمثلة ابن السراج[١]: (أظنُ لا يقومُ زيدُ) ولم يذكر أصحابنا أن (لا) من المعلقات وذكرها النحاس.[٢] و(علمت إن زيد قائم) ومنه قوله تعالى: { وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً }[٣]
٥ ـ لو الشرطية نحو:(أعلم لو جد زيد لنجح)
٦ ـ أنْ التي في خبرها اللام نحو: (أعلم أنْ زيد لكريم)
٧ ـ كم الخبرية نحو:(أعلم كم كتاب قرأ زيد)[٤]

٨ ـ لعل : قال أبو حيان [٥]:" ظهر لي أن من المعلقات (لعل) ومنه قوله تعالى: { وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً }[٦] و{وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى }[٧] {وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ }[٨]

---

(١) الأصول في النحو ١/ ١٨٢ . (٢) التذييل والتكميل ٦/ ٨٤ ، ٨٥ .

(٣) سورة الإسراء من الآية ٥٢ .

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٠ ومعاني النحو ٣٢/٢ وينظر شرح الكافية ١٦٠ ، ١٦١ شرح المقرب لابن عصفور تأليف د/ علي محمد فاخر ص ١٠٨ : ١١٢ .

(٥) التذييل والتكميل ٦/ ٨٤ .

(٦) سورة الأحزاب من الآية ٦٣ . (٧) سورة عبس الأية ٣.

(٨) سورة الأنبياء من الآية ١١١ .

حكم ?لإلغا? ??لتعليق ? با ??علم ??? ?

قال ابن إياز: لا يجوز في باب أعلم الإلغاء ، ولا التعليق كما صرح به الوراق في علله؛[١] لأنك لو قلت: أعلمت لزيد وعمرو قائم، لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر ، وكان غير مفيد ؛ لأن قولك: عمرو قائم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد .

وكذا الحكم في الإلغاء، ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث، ولا على الثالث دون الثاني ، وفي الاقتصار على المفعول الأول خلاف .[٢]

المتعدي إلى ثلاثة هو (أعلم) إذا لم تكن بمعنى عرف، و(أرى) بمعناها ، وأنبأ ، ونبأ، وأخبر، وحدث إذا ضمنت معنى أعلم [٣].

أراء النحاة في حكم الإلغاء والتعليق في باب أعلم وأرى

اختلف النحاة في حكم إلغاء وإعمال الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، وفي حكم تعليقها بين مجيز له ومعارض،وممن أجازه ابن مالك :فقال" وللثاني والثالث أيضا من الإلغاء والتعليق[٤]"

ووافقه ابن هانئ في شرح الألفية :"وما يكون لمفعولي (علم) من الإلغاء، والتعليق، والحذف ، والإثبات يكون للثاني والثالث من هذه الأفعال" .[٥]

ووافقه ابن عصفور في المقرب .[٦]

---

(١) علل النحو للوراق ص ٢٨٩ تحقيق محمود حاسم محمد الدرويش .

(٢) الأشباه والنظائر ٤/ ٤٤ وينظر المحصول في شرح الفصول ٢/ ٢٦٧.

(٣) ينظر شرح المقرب ص ١٥٤ وحاشية الصبان ٢/ ٥٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٣ (٥) شرح الألفية لابن هانئ ٢/ ٣٠٥ .

(٦) المقرب ١/ ١٢٢ وينظر شرح المقرب ١/ ١٥٤ .

فمن الأول وهو الإلغاء قول الشاعر[١] :

وأنْتَ أرَانِي اللهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكفيّ وَأَسْمَحُ وَاهِبِ

فألغى (أرَانِي) لتوسطه بين المفعولين الثاني ، والثالث.

ومثال الثاني ،وهو التعليق قوله تعالى :{وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ }[٢]

فعلق (نبأ) عن العمل في المفعولين الثاني، والثالث ؛ لوجود (أن) التي في حيزها اللام .[٣]

ومنع قوم الإلغاء والتعليق في أعلم وأرى وأخواتها مطلقاـ وخص بعضهم ذلك بالمبني للفاعل وهو اختيار الجزولي، والصحيح الجواز مطلقا للدلائل المذكورة .[٤]

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو في المدح الجميل ، لشاعر مجهول .

<u>الشاهد:</u> (انت أراني الله أمنع عاصم) حيث ألغى أرى عن العمل في المفعولين الثاني والثالث ، وهما قوله (انت أمنع عاصم) لكون هذا الفعل قد توسط بين هذين المفعولين ، ولو أنه رتب المعمولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل في ثلاثتها فيقول: أراني الله إياك أمنع عاصم ، او يقول أرانيك الله أمنع عاصم .

مواضعه : شرح المقرب ص ١٥٥ ، أوضح المسالك ٢/٨٠ الشاهد رقم ١٩٩ والهمع ٢/ ٢٤٩ وشرح التصريح ١/٣٨٩ ومنهج السالك بحاشية الصبان ٢/ ٥٥.

(٢) سورة سبأ آية ٧ .

(٣) شرح المقرب ص ١٥٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٣ وينظر: التوطئة للشاوبين ص ٢٠٧ .

حكم الحذف ؟ ؟ باب ؟؟علم ؟؟؟

قال ابن إياز:((ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثالث، ولا على الثالث دون الثاني ، وفي الاقتصار على المفعول الأول خلاف))[٢]

أنواع الحذف في اصطلاح النحويين ، يكون على نوعين: اختصارا ، واقتصارا ، والاختصار عندهم ـ هو الحذف للدليل، والاقتصار: الحذف بغير دليل ووجه هذا الاصطلاح ظاهر، لأن الاختصار من حيث هو مقتض لتمام المعنى ، إلا أنه نزل منه ما تقع عنه الغنية .

وأما الاقتصار: فإنه من حيث هو مقتض تركا لم تغن عن المتروك فيه ما لم يترك، فيجوز عند جمهور النحويين في هذا الباب حذف المفعولين معا اختصارا واقتصارا، ولا يجوز حذف أحدهما اختصارا ولا اقتصارا، وما كان ظاهره حذف أحدهما حمل على تأويل .[١]

<u>أراء النحاة في حكم الحذف في باب أعلم وأرى</u>

أما الأمر الثالث وهو حذف المفاعيل اختصارا، أو اقتصارا فقد اختلف فيه :

ذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز في هذه الأفعال حذف المفعولات الثلاثة اختصارا واقتصارا يقول : فإن حذفت كلها جاز على حذف الاختصار ، وعلى حذف

(١) الأشباه والنظائر ٤/ ٤٤ وينظر المحصول في شرح الفصول ٢/ ٢٦٧ .

(٢) شرح الألفية لابن هانئ ٢/ ٢٩٩ .

الاقتصار، مثال حذف الاختصار قولك: أعلمت في جواب من قال: هل أعلمت زيدا عمرا منطلقا ، فحذفت المفعولات الثلاثة، لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل، ومثال حذف الاقتصار أن تقول: أعلمت ، لا تريد أكثر من أن تخبر أنه وقع منك إعلام خاصة، ولم تتعرض إلى مفعول . ثم قال : وأما حذف اثنين منها أو واحد ، فجائز على الاختصار ، وأما على الاقتصار فغير جائز ، فمثال حذف الاختصار أن تقول في جواب من قال: هل أعلمت زيدا عمرا منطلقا : أعلمت زيدا أو أعلمت زيدا عمرا ، وتحذف ما بقي ؛ لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل .[١]

قال الأشموني: " ويمتنع حذف أحدهما اقتصارا إجماعا.....وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو(أعلمت زيدا لعمرو قائم)و(أريت خالدا لبكر منطلق) أما المفعول الأول، فلا يجوز تعليق الفعل عنه ، ولا إلغاؤه، ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا .[٢]

---

(١) ينظر شرح الجمل ١/١١٦والمقرب ١/ ١٢١ ، ١٢٢ وشرح مقرب ابن عصفور ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٢) حاشية الصبان مع شرح الأشموني ٢/ ٥٥ .

علة ?متنا ??ضما? ضم ??لشأ? ? (عسى)

قال ابن إياز: فإن قيل: لم امتنع أن يضمر في (عسى) ضمير الشأن، وهلا جاز ذلك فيه كما جاز في (كاد) ؟

قيل: فرق أبو الحسن الرماني بينهما بأن خبر (كاد) لا يكون إلا جملة، وخبر (عسى) مفرد، وقد علم أن ضمير الشأن لا يكون خبره إلا جملة [١].

عسى : فعل لاتصال الضمائر به نحو: عسيت بكسر السين وفتحها، ولحاق التاء الساكنة، ولكن لا يتصرف ؛ لتضمنه معنى الإنشاء، فأشبه الحروف التي هـــي موضوعة لذلك، وقيل : معناها الطمع والإشفاق، فشابهت (لعل) فجمدت [٢].

ومن مفارقة (كاد) لـ(عسى)

قال ابن فلاح :" ومن مفارقة (كاد) لـ(عسى) أنه يضمر فيها ضمير الشأن دون (عسى) لإمكان وجود الجملة المفسرة لضمير الشأن بعد (كاد) دون (عسى) لأن عسى يكون فيها الجزء الثاني غير الأول ، فلا ينعقد منهما جملة ؛ ولأن عسى قد يقع بعدها أن والفعل، وهما في تقدير المفرد فلا يفسِّر ضمير الشأن ، وقوله تعالى: { مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ }[٣] من قرأ بالياء[٤] ففيها ضمير الشأن؛ لأنه لو قدر

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٣١٥ وينظر: الأشباه والنظائر ٤/ ١٤٣ .

(٢) ينظر أسرار العربية ص ١٢٦ وقواعد المطارحة ص ٦٩ و شرح اللمع في النحو للخطيب التبريزي ص ٣٣٥ تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد .

(٣) سورة التوبة من الآية ١١٧ (٤) وهي قراءة حمزة، وجعفر وحفص على تذكير الجمع

ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي ١/ ٥١٠ . إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٣٨ .

(قلوب فريــق)فاعل (كاد)، وفي يزيغ ضمير القلوب وجبت التاء لأجل الضمير .

وأما من قرأ بالتاء،[١] فيجوز أن يكون فيها ضمير الشأن، وأن يكون قلوب فريق فاعل (كاد) وفي (تزيغ) ضمير القلوب" [٢].

---

(١) وهم الباقون من جمهور القراء على تأنيث الجمع . ينظر المصادر السابقة .

ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي ١/ ٥١٠ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٢) المغني لابن فلاح ص ١١٤٧ .

?لفصل ?لر?بع : ما يتعلق بالحر? ?

?لمبحث ?لأ? ? : حكم ?لجمع بين حرفين لمعـ ? ??حد

قال ابن إياز :" إنما لم تعمل (لا) في المعرف بلام الجنس، وإن كان في المعنى نكرة ؛ لأن لام الجنس تقبل الاستغراق ، وكذلك (لا) فلو أعملوها في المعرف بها ؛ لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى ، وذلك ممنوع عندهم .[١]

منع النحاة اجتماع حرفين لمعنى واحد ، ولا يكاد يخلو مؤلف نحوي من التعليل لهذه القاعدة، ومن ذلك قول المبرد : واعلم أنه لا يحسن أن يلي (إنَّ) (أنَّ)لأن المعنى واحد "[٢] وقول أبي علي الفارسي :" وذلك أن من أصولهم ألا يجتمع شيئان لمعنى واحد "[٣]

قال ابن جني :"ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد ؛ لأن في ذلك نقضا لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف" .[٤]

وقول العكبري : " لايجتمع في اسم واحد تعريفان .... كما لا يجمع بين حرفي استفهام ، أو نفي، أو حرفي جر [٥].

وقال ابن يعيش :" وهم يكرهون الجمع بين حرفين لمعنى " [٦].

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٤٧٥ وينظر الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣١ .

(٢) المقتضب للمبرد ٢/ ٣٤٢. (٣) المسائل المنثورة للفارسي ص ٢٦١ .

(٤) الخصائص لابن جني ٣/ ١٠٨ .

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٤٤٤ .

(٦) شرح المفصل ٨/ ٦٣.

وقوله أيضا " إذ من المحال اجتماع حرفين لمعنى "[١].

فإن قيل : لماذا لم يجز العرب الجمع بين أداتين لمعنى واحد ؟

ويتلخص الجواب في : أن النحويين يقولون إن حروف المعاني إنما هي مختصر الأفعال ، فهي نائبة مناب الأفعال ، تعطي من المعني ما تعطيه الأفعال ، إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف.

فإن الأفعال تقتضي أزمنة ، وأمكنة ، وأحداثا ومفعولين ، وفاعلين ، ومحالا لأفعالهم وغير ذلك من معمولات الأفعال، فاختصر ذلك كله، بأن جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيئا من ذلك، ولذلك كرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ، ولم يكرهوا ذلك مع الأسماء، والأفعال؛ لأن في ذلك نقضا لما وضعت عليه من الاختصار في استعمال الحروف [٢].

والمقصود بنيابتها عن الأفعال أنك إذا قلت : ماقام زيد ، فقد نابت "ما" عن أنفي وإذا قلت : هل قام زيد؟ فقد نابت (هل) عن استفهم ، فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار .[٣]

ومن ثم لا يجمع بين أل والإضافة؛ لأنهما أداتا تعريف ، ولا بين حرف من نواصب

---

(١) المرجع السابق ٨/ ١٥٢ .

(٢) ينظر الخصائص ٣/ ١٠٧ ، ١٠٨ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢، ٢٨٠،٢٨١ ، ٢/ ٥١ ،وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١/ ٣٠٤ ، ٣٠٥ و الغرة لابن الدهان ٥٢/١ .والأشباه والنظائر ٢/ ٤٣١ ، ٤٣٢ .

(٣) سر صناعة الاعراب ١/ ٢٨٠ .

المضارع وبين حرف تنفيس ؛ لأن الجميع أدوات استقبال ، ولا بين (كي) إذا كانت جارة واللام، بخلاف (ما) إذا كانت ناصبة ، ولا بين (كي) إذا كانت ناصبة و(إن)

فلا يقال : جئت كي أن أزورك خلافا للكوفيين ، ولا بين أداتي استثناء ، لايقال : قام القوم إلا خلا زيد ، ولا: إلا حاشا زيدا .[١]

وقد استثنى النحاة من قاعدة لا يجتمع أداتان لمعنى ، التوكيد ،إذ ذكر ابن جني، أنه لا ينكر اجتماع حرفين للتوكيد لجملة الكلام ؛ لأنهم أكدوا بأكثر من الحرف الواحد في قولهم :(لتقومن) فاللام والنون جميعا للتوكيد .وقد قيد ذلك بوجود الفاصل بين حرفي التوكيد.[٢]

مما تقدم أخلص إلى أنه لايجوز الجمع بين حرفين لمعنى واحد باتفاق النحاة.

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٦ .

(٢) الخصائص ٣/ ١٠٩ .

?لمبحث ?لثا ?: حذ ? حر ??لجر مع (??) ?(??)

قال ابن إياز : يجوز حذف حرف الجر مع (أنْ) و(أنَّ) كثيرا ، ولا يجوز مع المصدر، لا تقول: رغبت لقاءك يريد: في لقاءك ، إذ المسوغ للحذف معها طول الكلام بصلتها، ولا طول هنا [١].

تعدي اللازم بحرف الجر كثير كما إذا قلت : " مررت بزيد" و" عجبت من عمرو " وما أشبه ذلك ....فإن تقدم المفعول على الفعل كثر وقوي، أعني التعدي بحرف الجر كما إذا قلت : " لزيد ضربت" ...وإنما كان ذلك ؛ لأن تقدم المعمول على العامل يكسبه ضعفا، فيلتحق بطالب الوساطة ، وإن حذف حرف الجر انتصب ماكان جر بالمحذوف فتقول : " مررت زيدا ، وعجبت عمرا " والأصل : مررت بزيد وعجبت من عمرو. [٢]

حكم حذف حرف الجر مع (أنْ) و(أنَّ)

اطرد حذف حرف الجر مع (انَّ) و(أنْ) قال ابن مالك :" إن تعين عند حذفه نحو : عجبت أن يبغض ناصح ، وطمعت أنك تقبل، فلو لم يتعين الحرف عند حذفه مع (أنَّ) و(أنْ) لامتنع الحذف نحو: رغبت أن يكون كذا، فإنه لا يدرى هل المراد رغبت في أن يكون ، أو عن أن يكون والمرادان متضادان معنى ، فيمتنع الحذف في مثل هذا [٣].

وقد اختلف في موضع(انَّ) و(أنْ) إذا حذف منها حرف الجر ، هل في موضع نصب أو جر ؟

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٢٢٢ وينظر الأشباه والنظائر ٤/٦٥.

(٢) ينظر شرح الألفية لابن هانئ ٢/ ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٠ وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٤، ٣٠٥ .

فمذهب سيبويه[١] أن الموضع نصب كسائر المجرورات إذا حذف منها حرف الجر .

وذهب الخليل والكسائي، إلى أن الموضع جر ؛ لأنه لما كان حذفه بقياس صار الموضع له وصار حذفه كذكره، بخلاف باقي حروف الجر، فإن حذفه على غير قياس، فصار الموضع إذا حذف ليس له ؛ لأنه قد أعطي حكما تأباه ذاته ، فضعف إذ ذاك عن بقاء عمله .[٢]

واختار ابن مالك مذهب سيبويه وصححه فقال:" مذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب هو الأصح ؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل [٣].

وعند تحقيق رأي الخليل و سيبويه من الكتاب وجدت أن ما نسبه النحاة إلى الخليل مناف لما ذكره سيبويه عن الخليل حيث قال : " وسألت الخليل عن قوله جل ذكره {وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ }[٤] فقال: إنما هو على حذف اللام كأنه قال: (ولأنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، وقال: ونظيرها {لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ }[٥] لأنه إنما هو لذلك {فَلْيَعْبُدُوا }[٦] فإن حذفت اللام من (أنْ) فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من (لِإِيلَافِ) كان نصبا هذا قول الخليل، ولو قرءوها : (وإن هذه أمتكم أمةً واحدةً) كان جيدا.

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٠ وشرح الألفية لابن هانئ ٣/٣٦٥ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٠ .

(٤) سورة المؤمنون الآية ٥٢ .

(٥) سورة قريش الأية ١ .

(٦) سورة قريش من الآية ٣ .

وقد قرئ "[١] فنص سيبويه في الكتاب يوضح أن ما ذهب إليه الخليل في (أنْ وأنَّ) أنها في محل نصب كما ذكره بعض النحاة، كابن مالك في التسهيل، وابن هانئ وغيرهما .

والمذهب الثاني: وهو ما نسب إلى سيبويه والفراء من أن(أنْ) و(أنَّ) في محل نصب ، فعند توثيق مذهب سيبويه وجدت ان رأيه يقوي كون (أنْ وأنَّ) في محل جر فقال :" لو قال إنسان : إن (أنَّ) في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم ....لكان قولا قويا ، وله نظائر نحو قوله : لاه أبوك [٢].

وبهذا يكون ما نسب إلى الخليل أنها في محل جر ، وما نسب إلى سيبويه أنها في محل نصب غير صحيح . وقد نقل ابن مالك[٣] المذهب الصحيح لسيبويه والخليل في موضع آخر من كتابه بقوله :" فإن جواز هذا مرتب على تقدير اللام، وتقدير الجر بها ، وهي عند سيبويه أقوى من جعل (أن) في موضع نصب كما يراه الخليل "[٤]

وبعد تحقيق النصوص المنقوله عن سيبويه والخليل ، تبين أن المذهب القائل بأنها في موضع جر، هو مذهب الكسائي ، والمذهب الثاني ، القائل بأن (انَّ وإنْ) في محل نصب هو مذهب الخليل واختاره المبرد[٥] والنحاس[٦] والفارسي[٧] وغيرهم [٨].

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٦ ، ١٢٧ . **(٢) المرجع السابق ٣/ ١٢٨ .**

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٥٣ .

(٤) المغني ٥/ ٦٩٧ ، ٦٩٨ .

(٥) المقتضب للمبرد ٢/ ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١١٦ .

(٧) المسائل البصريات ٢/ ٩٠٥ .

(٨) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣٧ .

الرأي الراجح

وأكثر النحويين اختاروا أنها في محل نصب ،وعلل ابن هشام ترجيح النصب بقوله:

" حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه "[١] وأرى أن كلا من المذهبين ورد به السماع من العرب .

(١) المغني لابن هشام ٥/ ٦٩٨ .

?لمبحث ?لثالث :??? ??لنـــــــد??

مر?تب ?لمنا?? ?

قال ابن إياز: جعل ابن معط [١] للمنادى مرتبتين : البعد والقرب فـ(يا) و(أيا) و(هيا) للأول ، و(أي) والهمزة للثاني ، وابن برهان جعل له ثلاث مراتب: بُعدي ، وقُرْبِي وَوَسَطِي بينهما ، فالأولى : (أيا) و(هيا) وللثانية : الهمزة ، وللثالثة : أي، وجعل (يا) مستعملة في الجميع انتهى.[٢]

النداء جملة إنشائية يقصد بها تنبيه من تخاطبه، والمنادى هو الاسم المخاطب فيها وحروفه هي: (يا) و (أيا) و(هيا) و(أي) و(الهمزة)و(وا) في الندبة، فـ(يا) و(أيا) و(هيا) للبعيد ، و(أي) و(الهمزة) للقريب .[٣]

المنادى منصوب لفظا أو تقديرا بأنادي، لازم الإضمار، استغناء بظهور معناه، مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال ، وجعلهم كعوض منه في القرب همزة، وفي البعد حقيقة، أو حكما "يا" أو " أيا" أو "هيا" أو"آ "أو "أي" أو" أي" .

والذي يظهر من استقراء كلام العرب أن "يا" أعم الحروف، وأنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقا، لكن قد عرفت أن سيبويه يرى خلاف ذلك ...روى أن الهمزة للقريب وما سواها للبعيد[٤] .

---

(١) الفصول الخمسون لابن معط ص ٢١٠ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٢ . وينظر المحصول في شرح الفصول ٢/ ٥١٥ ، ٥١٦ .

(٣) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٥١٥ .وينظر الهمع ٣/ ٣٢ .

(٤) الكتاب ٢/ ٢٢٩ وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٣٨٥ و تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٧/ ٣٥٣١ ..

?لمبحث ?لر?بع : عو?مل ?لنصب ?عو?مل ?لجز?

?ضما? (??) بعد ح ?

قال ابن إياز:" لا يجوز إظهار (أن) الناصبة بعد (حتى) لأن (حتى) جعلت عوضا منها ، فلا يجوز إظهارها ؛ لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه "[١]

ومما انفردت به (حتى) أنه يجوز وقوعُ المضارع المنصوب بعدها نحو: (سرت حتى أدخلها) وذلك بتقدير: (حتى أن أدخلها)، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بـ(حتى) ، ولا يجوز: سرت إلى أدخُلَها ، وإنما قلنا: إن النصب بعد (حتى) بـ(أن) مضمرة لا بنفس (حتى) كما يقول الكوفيون ؛ لأن (حتى) قد ثبت أنها تخفض الأسماء ، وما يعمل في الأسماء ، لا يعمل في الأفعال وكذا العكس[٢] .

وذهب الكوفيون إلى أن(حتى) تكون حرف نصب ينصب الفعل المستقبل من غير تقدير (أن) وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، و يجوز إظهار (أن) بعدها توكيدا .

وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها، وأنها جارة بإضمار (إلى).

ومذهب البصريين أنها جارة ، والنصب بعدها بـ(أن) لازمة الإضمار وجوبا [٣].

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٤٨٢ وينظر الأشباه والنظائر ١/ ٣١٨ .

(٢) مغني اللبيب ٢٦٨ وينظر : ٤/ ١١١ ،١١٢ .

(٣) ينظر الإنصاف المسألة ٨٦ ص ٤٧٧ بتصرف والمقتضب ٤٢/٢ ، ٤٣ .

والراجح من هذه الأقوال هو عدم إظهار (أن) الناصبة بعد (حتى)، وهو ماذهب إليه ابن إياز حيث قال :(**وقول البصريين: إنها حرف يجر الاسم دائما، وإذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير (أن) أرجح؛ لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال، فجعلها من عوامل الأسماء أولى ، وذلك أن عوامل الأسماء هي الأصول، وعوامل الأفعال فروع ، وأيضا فعوامل الأسماء هي الأكثر، ومن أصولهم: الحمل على الأكثر**)[1] .

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٤٨١ ينظر:الأشباه والنظائر ٢ / ٩٨ الإنصاف المسألة ٨٦ ص٤٨٠ والجنى الداني ٥٤٢ ، ٥٥٤ .

عمل (??) ? شيئين

قال ابن إياز : فإن قيل : حرف الجزم أضعف من حرف الجر، وحرف الجر لا يعمل في شيئين ، فكيف عملت (إن) في شيئين ؟

قيل : الفرق بينهما الاقتضاء، فحرف الجر لما اقتضى واحدا عمل فيه، وحرف الجزم لما اقتضى شيئين عمل فيهما [١].

فإن قال قائل : لم عملت (إنْ) الجزم في الفعل المضارع ؟

قيل: إنما عملت لاختصاصها، وعملت الجزم لما بينا من أنها تقتضي جملتين: الشرط والجزاء، فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم؛ لأنه حذف وتخفيف [٢].

وقال الوراق :" حروف الجزم أضعف من حروف الجر؛ لأن الفعل أضعف من الاسم، والجر على هذا يجوز أن يكون أقوى من الجزم[٣] .

أما عن عمل (إنْ) الجزم في شيئين فهذه مسألة خلافية :

اختلف الأولون في الجازم لفعل الشرط وجوابه، فقال محققو البصريين:

(إن) هـي الجازمة لهما ، وقال بعضهم : (إنْ) تجزم الأول، ثم تجزمان الجواب .

وقال بعضهم : (إنْ) تجزم الأول، ثم يجزم الأول الجواب .

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٤٩٥ وينظر الأشباه والنظائر ٤/ ١٧٦ .

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٣٣٦ .

(٣) علل النحو للوراق ص ١٤٩ .

وقال الكوفيون : (إن) تجزم الأول ، وينجزم الجواب على الجوار .

وحجة الأولين : أنَّ (إنْ) تقتضي الفعلين، فعملت فيهما كالابتداء ، وكـ(كان) و(إن) و(ظننت) ، واحتج القائل الثاني : بأن (إنْ) ضعيفة، فلا تعمل في شيئين فتقوى بالثاني .[١]

ورد هذه الحجة ابن الأنباري فقال: "وقولهم الحروف الجازمة ضعيفة، فلا تعمل في شيئين ، باطل لما بيناه من وجه مناسبته للعمل في الشرط وجوابه ؛ لاقتضائه لهما بخلاف غيره من الحروف الجازمة، فإنها لما اقتضت فعلا واحدا عملت في شيء واحد، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين ، وجب أن يعمل في شيئين قياسا على سائر العوامل .[٢]

واحتج الثالث : بأن الفعل الأول يقتضي الثاني فعمل فيه .

واحتج الرابع : بأن الحرف ليس في قوته العمل في الفعلين، والفعل لا يعمل في الفعل، فتعين أن يكون على الجوار لما فيه من مشاكلة للأول ، وقد جاء الإعراب على الجوار كثيرا .[٣]

الرأي الراجح : هو من قال إن حرف الشرط لما اقتضى شيئين ، وجب أن يعمل في شيئين قياسا على سائر العوامل، وهو ما ذهب إليه ابن إياز.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٥١ وينظر أسرار العربية ٣٣٦ وما بعدها وشرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٦٠٩ وينظر شرح المفصل ٢٦٥/٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٥١ وينظر : حاشية الصبان ٤/ ٢٣ ، ٢٤.

المبحث الخامس: الفرق بين السين وسوف

قال ابن إياز في شرح الفصول:" الفرق بين السين وسوف من وجهين: الأول: أن التراخي في (سوف) أشد منه في (السين) بدليل استقراء كلامهم،قال الله تعالى :

{ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ}[1] فطال الأمد والزمان ، والثاني : أنه يجوز دخول اللام على سوف كقوله تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى }[2] ولا تكاد تدخل على السين .

قال ابن الخشاب: " (سوف) أشبه بالأسماء من السين؛ لكونها ثلاثة أحرف و(السين) أقعد في شبه الحروف، لكونها على حرف واحد، فلذا اختصت (سوف) بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين"[3]

معنى السين وسوف: السين وسوف معناهما التنفيس في الزمان، فإذا دخلا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال وأزالا عنه الشياع الذي كان فيه [4].

الفرق بين السين وسوف: سوف مرادفة للسين ، والسين حرف يختص بالمضارع ، ويخلصه للاستقبال، ويتنزل منه منزلة الجزء ، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعا من (سوف). [5]

---

(١) سورة الزخرف من الآية ٤٤ . **(٢) سورة الضحى الآية ٥ .**

(٣) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٤٠ وينظر: الأشباه والنظائر ٤/ ١٠٦ وينظر الجنى الداني ٥٩ ، ٦٠ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٤٨ ، ١٤٩ وينظر رصف المباني للمالقي ص ٤٥٧ ، ٤٦١ والمغني لابن فلاح ص ٩٠ .

(٥) الكتاب ٣/١١٥ ، ٤/ ٣٤١ وينظر مغني اللبيب ٢/ ٣٤١.

الخلاف في أصل السين: ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو: (سأفعل) أصلها (سوف)وذلك؛ لأن "سوف" كثر استعمالها في كلامهم ، وجريها على ألسنتهم، وهم أبدا يحذفون ـ لكثرة الاستعمال ، لأدر ، ولم أبل ، ولم يك ، وخذ ، وكُلْ، وأشباه ذلك والأصل : لا أدري، ولم أبال، ولم يكن أأخذ ، وأأكل ، فحذفوا في هذه المواضع وما أشباهها ؛ لكثرة الاستعمال فكذلك ها هنا، لما كثر استعمال (سوف) في كلامهم ، حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا .وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها ، وذلك ؛ لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلا في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى ، فينبغي أن يكون أصلا في نفسه ، لا مأخوذا من غيره [١].

وقد أفسد ابن إياز مذهب الكوفيين فقال: **" واعلم أن (السين) حرف قائم برأسه والكوفيون يرون أنها محذوفة من (سوف)، وهذا فاسد ... لأن الحذف لا يليق بالحروف ؛ لأنه تصرف ولا تصرف فيها [٢].**

اللغات في سوف

قال ابن مالك : " جاء عن العرب : سف أفعل ، وسو أفعل ، وسي أفعل ، وهي أغربهن ، واتفقوا على أن أصل سف ، وسو ، وسي ، وسوف .وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف، ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل " [٣]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥١٥ المسألة ٩٥ .

(٢) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٤٠ .

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٥ .

الرأي الراجح: والصحيح أنهما كلمتان مختلفتا الأصل .

قال ابن يعيش : والذي عليه أصحابنا أنهما كلمتان مختلفتا الأصل ، وإن توافقا في بعض حروفهما ؛ ولذلك تختلف دلالتهما ، فسوف أكثر تنفيسا من السين، ولذلك يقال: سوفته إذا أطلت الميعاد كأنك اشتققت من لفظ سوف فعلا كما اشتققت من لفظ (آمين) فعلا . فقلت: أمنت على دعائه[1] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٤٨ / ١٤٩ .

?لمبحث ?لسا? ? :?لمفعو? منه عند ?لس ?? ?

قال ابن إياز: نظر أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى{وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً } [1] **أي: من قومه، فزاد في المفاعيل الخمسة، مفعولا آخر سماه المفعول منه .**

قال ابن إياز : " وهذا ضعيف جدا ؛ لأنه يقتضي أن يسمي نحو قولك: (نظرت إلى زيد) مفعولا إليه ، و(انصرفت عن خالد) مفعولا عنه[2]

كل فعل لايتعدى يجوز تعديته بحرف الجر ، فتارة يلزم الحرف نحو : مررت بزيد ، وتارة يحذف فينصب المفعول بإسقاط الجار نحو: نصحت زيدا وشكرته .....ولا يجوز حذف حرف الجر بل يقتصر في ذلك على المسموع ....لأنه باعتبار كونه معديا للفعل جار مجرى جزء منه .....فلو حذفت لكان إجحافا ، وأيضا فإنه إذا حذف ربما وقع إشكال ....ومع ذلك فقد كثر حتى جاء في الكتاب العزيز قال الله تعالى : " وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ".[3]

قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي: " إن العرب تقول : اخترت الرجالَ زيداً وقوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً } فقال: تأويله: من قومه، وهذا الذي ذكـر هو البيّــنُ في الآية ... ورأيتُ بعضَ المتأخرين يقـول: يمكـن أن يكـون { سَبْعِينَ رَجُلاً } بدلاً من (قومه) " بدل بعض من كل، وجعله ابن أبي الربيع بدل

---

(١) سورة الأعراف من الآية ١٥٥ .

(٢) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٢٤٦ وينظر الأشباه والنظائر ٥/ ١٥ ، ١٦ .

(٣) المرجع السابق ٢/ ٢٣٢ وينظر الكتاب لسيبويه ١/ ٣٨ .

كل من كل"[١] وذهب ابن إياز إلى عدم جواز كونه بدلا ، فقال:**"ذهب بعضهم إلى أن (سَبْعِينَ) في الآية بدل من (قومه) غير جائز.**[٢]

وقال العكبري : " فإن قيل : لم لا يكون الثاني بدلا من الأول ؟ قيل : لأنَّ الاختيار يقتضي أن يكون المختار بعضا من كل؛ لأن ماهو واحد في نفسه لا يصح اختياره ، وإذا لم يكن بدَّ من مختار منه لم يصح البدل "[٣]

وذهب أبو حيان إلى أنه تكلف فقال:" ومن أعرب (قومه) مفعول أول و(سبعين) بدلا منه بدل بعض من كل ، وحذف الضمير؛ أي : سبعين رجلا منهم ، احتاج إلى تقدير مفعول ثان ، وهو المختار منه ، فإعرابه فيه بعد وتكلف. [٤]

أما كونه مفعول منه، فلم يقل به أحد من النحاة ، وبالبحث في كتاب شرح السيرافي لكتاب سيبويه عن هذا الرأي فلم أجد مانقل عنه في إعراب (قومه) بأنها مفعول منه، ولكن ذكر أنها مفعول بحذف حرف الجر .

قال :" ومثل ذلك قوله تعالى:(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً)[٥] وسميته زيدا .....قال أبوسعيد : اعلم أن هذا الباب يشتمل على وجهين من التعدي :

---

(١) ينظر البسيط ٣/ ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

(٢) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٢٣٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦٩ .

(٤) البحر المحيط ٤/ ٣٩٧ وينظر الدر المصون ٥/ ٤٧٣ .

(٥) سورة الأعراف من الآية ١٥٥ .

أحدهما : أن يتعدى الفعل إلى مفعولين ، وأحد المفعولين فاعل بالآخر فعلا يصل إليه من غير توصل حرف الجر .....

والوجه الثاني : أن يتعدى الفعل إلى مفعول بغير حرف جر ويتصل بآخر بـ"من" ولم يكن المفعول في الأصل فاعلا بالذي فيه حرف الجر فنزع حرف الجر من الثاني فيصل الفعل إليه ، وذلك قولك : اخترت الرجال عبد الله ، والأصل : اخترت عبد الله من الرجال، وحذفت (من) فوصل الفعل إلى الرجال[1] .

---

(١) شرح السيرافي لكتاب سيبويه ١/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

?لمبحث ?لسابع :??? ??لاستثنا?

(?لا) ?صل ??? ??لاستثنا?

قال ابن إياز : (إلا) أصل الأدوات في هذا الباب لوجهين : أحدهما : أنها حرف والموضوع لإفادة المعاني الحروف، كالنفي، والاستفهام ، والنداء .

والثاني : أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط ، وغيرها يقع في أمكنة مخصوصة بها ، وتستعمل في أبواب أخر[1] .

قال ابن يعيش : " أصل الاستثناء أن يكون بـ(إلا) وإنما كانت هي الأصل ؛ لأنها حرف، وإنما ينقل الكلام من حد إلى حد بالحروف ، كما نقلت (ما) في قولك (ما قام زيد) تنقل من الإيجاب إلى النفي وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر إلى الاستخبار في قولك : أقائم ، وكذلك حرف التعريف ، ينقل من النكرة إلى المعرفة فعلى هذا تكون (إلا) هي الأصل ؛ لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص ويكتفى بها في ذكر المستثنى إذا قلت : ما قام إلا زيد ، وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها[2].

ويُلاحَظُ مماسبق ما في هذه الآراءِ مِنْ اضْطِرابٍ،ويُلاحَظُ أيضاً أَنَّ مِنْ أَسْبابِ هذا الاضْطِرابِ اختلافهم في تفسير كلام سيبويه والمبرد ، و أَقْرَبَ هذه الآراءِ قُبُولاً هو رَأيُ الجُمْهورِ.

---

(١) الأشباه والنظائر ٣/ ١٦٦ ، ١٧٦ وينظرالمحصول في شرح الفصول ٢/ ٣٧٦ وينظر: قواعد المطارحة ١٦٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٠ .

ناصب المستثنى بعد (إلا)

قال ابن إياز: ولا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها ، فلا يجوز (ما قومك زيدا إلا ضاربون) لأن تقديم الاسم الواقع بعد (إلا) عليها غير جائز، فكذا معموله ؛ لأن من أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل إذا كان تابعا له فرعا عليه، فإن جاء شيء يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور [١].

اختلف في ناصب المستثنى:قال المرادي:" اعلم أن في ناصب المستثنى أقوالاً كثيرة:

أحدها: أن ناصبه (إلا) واختاره ابن مالك. قال: وهو مذهب سيبويه، والمبرد، والجرجاني. وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه، على كثير من شراح كتابه.[٢]

قال سيبويه بعد أن مثل بـ(أتاني القوم إلا أباك): "وانتصب (الأب) إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام".[٣]

فقد جعل علة نصب (الأب) عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ(الأب) منصوبا بلفظ أتى، كما لم يكن لمعناه حظّ في معناه، وإذا لم يكن النصب بـ(أتى) تعيّن أن يكون بـ(إلّا).فحاصل كلام سيبويه أن إلّا هي الناصبة لما استثني بها إذا لم يكن بدلا ولا مشغولا عنها بما هو أقوى. ومن نسب إليه خلافَ هذا فقد تقوّل أو غلط فيما تأول.[٤]

وثانيها: أن الناصب ما قبل إلا من فعل أو غيره، بتعدية إلا. قال ابن عصفور: وهو مذهب سيبويه، والفارسي، وجماعة. وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين.

---

(١) الأشباه والنظائر ٣/ ١٧٢ ، ١٧٣ وهو منقول بنصه من المحصول ينظر: المحصول في شرح الفصول ٢/ ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٢) والجنى الداني ٥١٦ وينظر شرح التسهيل ٢/ ٢٧١ والمقتضب للمبرد ٤/ ٣٩٠ وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٤ .

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٣١

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧٣)وينظر شفاء العليل في إيضاح التسهيل ص ٤٤٩ .

وثالثها: أن الناصب ما قبل إلا مستقلاً. وهو مذهب ابن خروف. واستدل على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيبويه.(١)

وهذا المذهب لم يقبله ابن إياز فقال : **" ولا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها ، فلا يجوز (ما قومك زيدا إلا ضاربون) لأن تقديم الاسم الواقع بعد (إلا) فيما قبلها غير جائز، فكذا معموله ؛ لأن من أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل.**(٢)

وقال ابن مالك : " وهو حكم بما لا نظير له " وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد (إلا) لا مقتضى له غيرها ؛ لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير فوجب اجتنابه ، والذي دعا ابن خروف إلى هذا الرأي انتصاب "غير" إذا وقعت موقع إلا المنتصب ما بعدها نحو قاموا غيرَ زيد، فنصبوها على الاستثناء بلا واسطة(٣)

ورابعها: أن الناصب أستثني مضمراً بعد إلا. حكاه السيرافي عن المبرد، والزجاج.(٤)

وخامسها : أن الناصب أن مقدرة بعد إلا. والتقدير: إلا أن زيداً لم يقم. حكاه السيرافي عن الكسائي.(٥)

---

(١) الجنى الداني ص ٥١٦ وينظر ارتشاف الضرب ص ١٥٠٦ وشرح الجمل لابن خروف ٩٥٨.

(٢) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٣٧٦ ، ٣٧٧

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧٧)وينظر المساعد ١/ ٥٥٥ ، ٥٥٦ .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤ .

(٥) الجنى الداني ص ٥١٦ وينظر الإنصاف ١/ ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(إلا) بمعنى الواو

قال ابن إياز : (إلا) والواو التي بمعنى (مع) نظيرتان؛ لأن كل واحدة منهما تعدي الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه، ألا ترى أنك لو أسقطت (إلا) لكان الفعل غير مقتض للاسم .[١]

هذا المعنى نفاه الجمهور ، وأثبته الفراء[٢]، والأخفش [٣]، وأبو عبيدة معمر بن المثنى.[٤] ذهب الكوفيون إلى أن (إلا) تكون بمعنى الواو ،وذهب البصريون إلى أنها لاتكون بمعنى الواو واحتج الكوفيون بأن قالوا إنما قلنا ذلك ، لمجيئه في كتاب الله تعالى ، وكلام العرب قال الله تعالى : { لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ }[٥] أي ، ولا الذين ظلمـوا يعني ، والذين ظلموا ، لا يكون لهم أيضا حجة[٦]

وقال الفراء : ذهب بعض النحويين أن (إلا) في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال : لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا للذين ، فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية إنما تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهناك تصير بمنزلة الواو، كقولك : لي علي فلان ألف إلا عشرة إلا مائة ، تريد بـ(إلا) الثانية أن ترجع على الألف ، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت: اللهم إلا مائة، فالمعنى : له علي

---

(١) الأشباه والنظائر ٣/ ١٧٢ وينظر المحصول في شرح الفصول ٢/ ٣٧٧ وينظر ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٨٩ . **(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٢ .**

(٤) الجنى الداني ص ٥١٨ وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦٨ والارتشاف ٣/ ١٤٩٧ والهمع ٣/ ٢٧٤

(٥) سورة البقرة من الآية ١٥٠ .

(٦) الانصاف ١/ ٢٣٤ وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢/٢١١٠ .

ألف ومائة .[1]

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن (إلا) لا تكون بمعنى الواو ؛ لأن (إلا) للاستثناء و الاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول ، والواو للجمع ، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر[2].قال الزبيدي : وقوله تعالى : (إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ) استثناء منقطع ، والمعنى : لكن الذين ظلموا فـ(إلا) بمعنى (لكن)[3] قال البغدادي : " و(إلا) في موضع الواو كقول الشاعر : [4]

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرِ أبِيْكَ إلّا الفرْقَدَانِ

معناه: والفرقدان .

والـذي أراه أن (إلا) لا تأتي بمعنى الواو لاختلافهما في المعنى، كما سبق بيانه ، وكل مااحتج به ليثبت لها هذا المعنى ، فهو مؤول ، ويمكن حمله على الاستثناء المنقطع .

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٨٩ ـ ٩٠ وينظر دراسات لأسلوب القرآن القسم الأول ١/ ٢٨٦ .

(٢) الانصاف ٢٣٣/١ وينظر الارتشاف ٣/ ١٤٩٧ .

(٣) ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٧٥ .

(٤) هو عمرو بن معد يكرب أو حضرمي بني عامر

الشاهد : على أن (إلا) بمعنى الواو ، وهو مذهب الكوفيين ، وعند سيبويه (إلا) بمعنى غير ، وهي صفة لكل ، وتابعه البصريون في هذا القول .

مواضعه: الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٣٤ والجمل في النحو للبغدادي ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ والإنصاف ص ٢٦٨ والمقتضب ٤/ ٤٠٩ والهمع ٣/ ٢٧٣ ومعجم شواهد النحو الشعرية ص ١٧٨ .

?فيف (سي) من لا سيما

قال ابن إياز في شرح الفصول :" واعلم أنه قد جاء تخفيف (سي) من لا سيما إلا أنهم لم ينصوا على المحذوف منها، هل هو عينها، أو لامها ؟ الذي يقتضيه القياس بأن يكون المحذوف اللام لأن الحذف إعلال، والإعلال في اللام شائع كثير، بخلافه في العين [١].

معنى " سيّ " :سي : من (لا سيما) اسم بمنزلة "مثل" [٢] وزنا ومعنى وعينه في الأصل واو وتثنيته سيان .... واستغنوا بتثنيته عن تثنية " سواء " فلم يقولوا : " سواءان " إلاَّ شاذّا). [٣] (وأصل " سيّ " : سُوْي والمحذوف عند ابن جنّيّ لام الكلمة ، والأحسن عندي أن تكون المحذوفة عين الكلمة وقوفا مع ظاهر اللّفظ) [٤].

حكم تخفيف " سيّ " وعملها بعد التخفيف :

ذهب ثعلب وتبعه ابن عصفور إلى أنه لا يجوز تخفيف الياء، بل يجب تشديد يائها ، مستدلاً ببيت امرئ القيس:

ألا رُبَّ يَوْم لكَ مِنْهُ صَالِح وَلاسِيّما يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ" [٥]

---

(١) المحصول في شرح الفصول ص ٣٩١ والأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٨٩ .

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٨٧ .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٣٥١وانظر شرح المفصل ٢/ ٦٦ .

(٤)الارتشاف ٣/ ١٥٥٢ .

(٥) البيت من بحر الطويل ـ من معلقة امرئ القيس (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل راجع الديوان ص ٣٢

الشاهد: استدل به على جواز رفع يوم ونصبه وجره وقد روي البيت بهن وقد أفادت لا سيما هنا التفضيل والتخصيص ؛ أي ولا يوم من تلك الأيام التي فزت فيها بوصال النساء مثل يوم دارة جلجل .مواضعه : المحصول في شرح الفصول ٢/ ٣٨٩ وشرح الأشموني وحاشية الصبان ٢/ ٢٤٨ شرح المفصل ٢/ ٨٦ واللسان سوا .

وابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حرفين .
وذهب جمهور النّحاة إلى أنّه يجوز تخفيف " سيّ " من " لاسيّما " فيقال :
" لاسِيَما "حكاه الأخفش، وابن الأعرابي، والنّحاس[١]، وابن جنّيّ واستدلّوا على جواز التخفيف بقول الشاعر[٢] :

.فهْ بِالعُقُودِ وَبِالأيمَانِ لاسِيَمَا عقدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ القُرَبِ

وفي ذلك ردٌّ على الزّاعمين بأنّها لا تخفف [٣].
ونصَّ الأخفش على جواز الخفض والرّفع حالة التّثقيل والتّخفيف، وذهب بعض النّحاة إلى أنّها إذا خُفّفت انخفض ما بعدها، وإذا ثُقّلت رفعت ما بعدها، وهو خلاف ما صرّح به الأخفش .
الخلاف في المحذوف:ثُمَّ اختُلف بعد تخفيفها في المحذوف أهو عين الكلمة أم لامها ؟ فقال أبو حيّان: وأصل " سيّ " : سُوْي ؛ والمحذوف عند ابن جنّيّ لام الكلمة والأحسن عندي أن تكون المحذوفة عين الكلمة وقوفا مع ظاهر اللّفظ [٤] . وبعضهم يزعم أنهم حذفوا الياء الأولى لأمرين : **أحدهما** :سكونها والثانية متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن، فكانت الأولى أولى بالحذف لضعفها .والثاني : أنها زائدة، والأولى منقلبة عن واو أصلية والزائد أولى من الأصل بالحذف، ولما حذفت الياء الأخيرة لم ترد الياء إلى أصلها لإرادة المحذوف .[٥]

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٢ والهمع ٢٩١/٣ .

(٢) من بحر البسيط / قائله مجهول

مواضعه : حاشية الصبان ٢/ ٢٤٩ شرح شواهد المغني رقم ٤١٣ همع الهوامع ٣/ ٢٩٥ الأشباه والنظائر ١/ ٨٩ . (٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٩٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٢ ..
(٥) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٣٩١ والأشباه والنظائر ١/ ٨٩ .

?لمبحث ?لثامن

?لفا??لز?ئد?

قال ابن إياز: من الزوائد ما يلزم، وذلك نحو الفاء في(خرجت فإذا زيد) ذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة مع لزومها، واختاره ابن جني في سر الصناعة.[١]

تحدث النحاة عن مواضع الفاء، ومنها الزائدة ، وهي التي دخولها كخروجها ، أو لازمة .وفصل القول فيها ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب فقال: "(خرجت فإذا زيد) اختلفت العلماء في هذه الفاء ، فذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة ، وذهب أبو إسحاق الزيادي إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط ، وذهب مبرمان إلى أنها عاطفة "[٢] قال المالقي :" وهي هنا إلى العطف أقرب منها إلى الزيادة؛ لأن المعنى: خرجت ففاجأني الأسد"[٣]

وبين ابن جني أن أقوى الآراء أنها زائدة فقال:" وأصح هذه الأقوال قول أبي عثمان وذلك أن (إذا) هذه التي للمفاجأة ..للإتباع بدلالة قوله عز وجل : {وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ }[٤] فوقوعها جوابا للشرط يدل على أن فيها معنى الإتباع ، كما أن الفاء في قولك: (إن تحسن إليَّ فأنا أشكرك) إنما جاز الجواب بها لما فيها من معنى الإتباع ، وإذا كانت (إذا) هذه التي للمفاجأة بما قدمناه للإتباع، فالفاء

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ١٦٣ .

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٢٦٠ وينظر : الجنى الداني ص ٧٣ .

(٣) رصف المباني للمالقي ص ٤٤٩ وينظر المغني لابن فلاح ٧١٥ ، ٧١٦ .

(٤) سورة الروم من الآية ٣٦ .

في قولنا (خرجت فإذا زيد) زائدة؛ لأنك قد استغنيت بما في (إذا) من معنى الإتباع عن الفاء التي تفيد معنى الإتباع [١].

و قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُقُمْ فَأَنذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْوَثِيَابَكَ فَطَهِّرْوَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ}[٢]

ذهب الأخفش الأوسط إلى زيادة الفاء في الآيات الكريمة السابقة .[٣]

وخص ابن عصفور زيادة الفاء بالشعر في كتابه الضرائر، ومن شواهد ذلك قول الشاعر[٤]:

يَمُوتُ أُنَاسٌ أو يشيبَ فَتَاهُمُ ويَحدُثُ أناسُ والصَّغِيرُ فيكْبُرُ

يريد: والصغير يكبر .[٥]

وقد أوضح ابن إياز في كتابه قواعد المطارحة حكم دخول الفاء في الخبر فقال:" وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط، وذلك إذا كان موصولا بفعل لفظا أو تقديرا، كقولك: (الذي يأتيني) و(الذي في الدار) أو كان نكره موصوفة بهما كقولك:(كل رجل يأتيني) أو (كل رجل في الدار) فيصح دخول الفاء في الخبر؛ إشعارا بأن الأول سبب للثاني '

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٢٦٠ وينظر: مغني اللبيب ٢/ ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

(٢) سورة المدثر الآية ١: ٥ .

(٣) ينظر الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم ص ١٠٣ ، ١٠٦ .

(٤) قائله مجهول ، من بحر الطويل

مواضعه: الضرائر ص ٧٣ الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم ص ١٠٤ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٥٣ معجم شواهد النحو الشعرية ص ٧٨ الهمع ٥/ ٢٣٥ والدرر ص ٤١٩ .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٧٣ .

. فتقول: الذي يأتي فله درهم [١].

حكم القياس على حروف الزيادة :قال ابن عصفور في شرح المقرب : "زيادة الحروف خارجة عن القياس، فلا ينبغي أن يقال بها إلا أن يرد بذلك سماع ، أو قياس يطرد كما فعل بالباء في خبر (ما) و(ليس) ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ؛لأنه لم يجيء منه إلا ما حكي من كلامهم . أخوك فوجد، بل أخوك فجهد "[٢].

فائدة الحرف الزائد

قال الرضي: " فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية، وإما لفظية فالمعنوية : تأكيد المعنى كما في (من) الاستغراقية ، والباء في خبر (ما) و(ليس) ... وسميت زائدة ؛ لأنها لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعني الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها

وأما الفائدة اللفظية، فهي تزيين اللفظ ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيأ لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد ....وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى "[٣].

---

(١) قواعد المطارحة ص ١١٧ .

(٢) هذا الشرح لابن عصفور لم يتمه.ينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١٦١ وينظر شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٣٢ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٣٢ .

?لمبحث ?لتاسع

تضمين بعض ?لأ ?ا? معا ??لحر? ?

قال ابن إياز في شرح الفصول :" إنما ضمنوا بعض الأسماء معاني الحروف؛ طلبا للاختصار ألا ترى أنك لو لم تأت بـ(من) وأردت الشرط على الأناسي لم تقدر أن تفي بالمعنى الذي تفي به (من)؛ لأنك إذا قلت: (من يقم أقم معه) استغرقت ذوي العلم ، ولو جئت بإن لاحتجت أن تذكر الأسماء (إن يقم زيد وعمرو وبكر) وتزيد على ذلك ، ولا تستغرق الجنس، وكذلك في الاستفهام .انتهى .[1]

ونقل السيوطي عن ابن إياز في موضع آخر من كتاب الأشباه والنظائر قوله:" معنى تضمين الاسم معنى الحرف معه أن يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ، ويصاغ عليه صياغة لايظهر ذلك الحرف معه" [2]

التضمين لغة :قال الجوهري (ضمنت الشيء ضمانا كفلت به، فأنا ضامن وضمين وضمنته الشيء تضمينا فتضمنه عني به مثل غرمته، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه ....وفهمت ما تضمنه كتابك؛ أي ما اشتمل عليه)[3].

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٧٣ .

(٢) المرجع السابق ٢٤٣/١ .

(٣) الصحاح للجوهري مادة ضمن ص ٢١٥٩ .

أما في الاصطلاح:

قال ابن هشام:قد يشربون لفظا معنى لفظٍ فيعطونه حكمَه ويسمى تضمينا .

وفائدته : أن تؤدي كلمة مؤدَى كلمتين .[١]

هل التضمين قياسي أم سماعي

ذهب بعض العلماء إلى أن التضمين ليس بقياس ، وإنما هو سماعي ، ويذهب إليه عند الضرورة ، وممن صرح بهذا ابن السيد البطليوسي [٢]، وابن هشام في تذكرته[٣]

وكذا أبو حيان[٤] ، وظاهر كلام ابن جني ـ رحمه الله ـ أنه يقول بقياسية التضمين لكثرة الوارد منه ، فهو يقول: " وجدت في اللغة من هذا الفن ـ يعني التضمين ـ شيئا لا يكاد يحاط به [٥].

قال الزركشي في البرهان (ويقع التضمين في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف.
فأما في الأسماء فهو : أن نضمن اسما معنى اسم؛ لإفادة معنى الاسمين جميعا كقوله تعالى :{حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ }[٦] ضمن " حَقِيقٌ " معنى "حريص" ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه.

---

(١) مغني اللبيب ٦/ ٦٧١ ينظر الخصائص ٢/ ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/ ٢٦٩ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٠٩ .

(٤) المرجع نفسه ١/ ١٠٩ .

(٥) الخصائص ٢/ ٣١٠ .

(٦) سورة الأعراف من الآية ١٠٥ .

وأما الأفعال فهو : أن تضمن فعلا معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعا، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف، فيأتي متعديا بحرف آخر ليس من عادته التعدي

به، فيحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل ؛ ليصح تعديه به ، وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى؛ لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأن التوسع في الأفعال أكثر، كقوله تعالى : {عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيراً } [1] ؛ فضمن يشرب معنى يروي؛ لأنه لا يتعدى بالباء ، فلذلك دخلت الباء وإلا فـ "يشرب "يتعدى بنفسه فأريد باللفظ الشرب، والري معا، فجمع بين الحقيقة والمجاز معا)[2] وقيل التجوز في الحرف وهو الباء فإنها بمعنى (من).

والفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن أن المتضمن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، وغير المتضمن يجوز إظهار الحرف الحرف معه في ذلك المكان كما إذا قلنا في الظرف إنه يراد فيه معنى (في) فإنا لا نريد به أن الظرف قد تضمن معنى (في) كيف ولو كان كذلك لبني، وإنما نعني به أن قوة الكلام قوة كلام آخر في ظاهره ، وكذلك يجوز إظهار (في) مع الظرف ، فتقول في : خرجت يوم الجمعة ، خرجت في يوم الجمعة ، ولا تقول في: أين وكيف مثلا (هل أين) ولا (أأين) ولا (هل كيف)ولا (أكيف)[3]

---

(١) سورة الإنسان الآية ٦ .

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ٣٣٨

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٣ ، ٢٤٤ . وانظر الخصائص ٣/ ٣٠٨ .

?لحمل على ?لنقيض

قال ابن إياز في "شرح الفصول " ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض ؛ لأن كل واحد منهما ينافي الآخر ؛ ولأن الذهن يتنبه لهما معا بذكر أحدهما.[١]

قياس النقيض مظهر من مظاهر التوسع في القياس ، واعتبره ابن جني من التوسع حيث قال :اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه.[٢]

وعلَّل النحاة ظاهرة الحمل على النقيض الذي هو أحد فروع القياس بأن الشيء إذا ذكر تبادر إلى الذهن نقيضه، فالشيء لمَّا كان أقرب خطورًا بالبال مع ضده من سائر المغايرات التي ليست أضدادًا له صحَّ لهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه كما يحمل على نظيره.[٣]

ومن أمثلة الحمل على النقيض:

(لا) نقيضة (إن) لأن (لا) للنفي، و(إن) للإثبات، والعرب تحمل الشيء على نقيضه كما تحمله على نظيره، هذا الذي يقوله النحاة هنا .

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/ ٤٧٤ وينظر :الأشباه والنظائر ٢/ ١١٩ .

(٢) الخصائص لابن جني ٢/ ٣٠٨ .

(٣) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١/ ٢٠ على متن الشافية عالم الكتب بيروت والتعليقة على المقرب لابن النحاس ص ٢٨٩.

وقال ابن النحاس : وعندي أن أحسن من هذه العبارة ما قاله شيخنا ابن عمرون رحمه الله، وابن الخشاب رحمه الله، وهو أنَّ (إنَّ) للإثبات كما قلنا و(لا) للنفي والنفي والإثبات طرفان ،فاشتركا في الطرفية، فحملت(لا)على إن لاشتراكهما فيما ذكرنا [١].

وقال ابن الدهان : مذهب أهل البصرة يجعلون لـ(لا) عملا ؛ لأنها مختصة بالاسم وحكم ،ونحكم كل مختص العمل وهو أيضا نقيض (إن) والشيء يحمل على نظيره وعلى نقيضه، فإن حملت على (إن) عملت للضدية التي بينهما، وإن حملتها على (أن) المصدرية عملت للمشابهة اللفظية[٢] .

الشيء يجري مجرى نظيره

قال ابن جني : إذا جاز أن يجري الشيء مجرى نقيضه ، فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ .[٣]

وقد مثل ابن جني لإجراء الشيء مجرى نقيضه بمذهب الكسائي في قول القحيف العقيلي[٤] :

إذا رَضِيَت عَليَّ بنو قُشَيِّر لعَمْرُ اللهِ أعجَبَنِي رِضَاهَا

---

(١) التعليقة على المقرب لابن النحاس ص ٢٨٩ .

(٢) الغرة لابن الدهان ١/ ١٠٥ . (٣) المحتسب لابن جني ٥٣/١ .

(٤) من الوافر ونسب لنحيف العامري

الشاهد: قوله (عليَّ) فإن على فيه بمعنى (عن) ويمكن أن يكون (رضي) ضمن معنى (عطف) .

مواضعه: شرح التسهيل ٣/ ١٦٠ شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٩ والمساعد ٢/ ٢٦٩ .

إذ قال عدى(رضيت)بـ (على)كما يُعَدَّى نقيضها (سخطت) به ،وكان قياسه (رضيت عني)[1] وقد عجب ابن جني من حسن مذهب الكسائي هذا ، ونقل عن شيخه الفارسي استحسانه.

وقد أجاز ابن جني مع مذهب الكسائي في هذا البيت أن يكون الشاعر حمل (رضي) على نظيره (أقبل) لما في الرضا من الإقبال فيعدى بـ (على) مثله [2].

---

(١) ينظر المحتسب ١/ ٥٢ ، ٥٣ والخصائص ٢/ ٣٧٦ ، ٣١٣ ، ٣٩١ شرح التسهيل ٣/ ١٦٠.

(٢) ينظر المحتسب ١/ ٥٢، والخصائص ٢/ ٣١٣ .

الخاتمة

وفي الختام أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وبعد :

فيطيب لي في ختام هذا البحث أن أسجل أهم النتائج التي وقفت عليها وهي:

ـ يمكن القول ومن خلال دراسة آراء ابن إياز في شرحه لكتاب المحصول أنه ينحو منحى البصريين في أكثر مواضع الخلاف وفي بعض المسائل يوافق مذهب الكوفيين مع الاحتفاظ بشخصيته ،والفصل في مسائل الخلاف.

ـ أوقفتني دراسة آراء ابن إياز على مجموعة من كتبه مما يؤكدعلى مكانة هذا العالم الفذ من خلال مابين أيدينا من مؤلفاته .

ـ تمكن ابن إياز من الصناعة النحوية ، وتجلى ذلك من خلال مايلي :

- مناقشته للمسائل وذكره آراء النحاة .
- الترجيح بين أقوال النحاة .
- معرفته الجيدة بالمذاهب النحوية من خلال المسائل الخلافية التي عرضها .
- اهتمام ابن إياز بالتعليل والتحليل فمن النادر أن نجد مسألة قياسية بدون تعليل أو تحليل .

أما عن أهم النتائج النحوية التي توصلت إليها فهي:

ـ يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في الكلام نظمه ونثره.

ـ التضمين النحويّ سماعيّ والبصريون يَقْصرونه على السماع، ولا يجيزون القياس عليه في سعة الكلام.

ـ أكد النحاة أن العوامل الفروع دائما في درجة أدنى من درجة العوامل الأصول ولذا قيد النحاة عملها بشروط.

ـ الغرض من امتناع العرب من الجمع بين حرفين لمعنى واحد هو الاختصار في الكلام ، فحروف المعاني إنما جيء بها لتنوب عن أفعالها تحقيقا لهذا الغرض .

ـ ظاهرة الإلغاء والتعليق تدل على دقة اللغة العربية وتضافر جهود العلماء وتجردهم لخدمة اللغة العربية؛ لفهم كتاب الله ووقوفهم على أدق التفاصيل في التقديم والتأخير.

ـ التعليق ضرب من الإلغاء ، والفرق بينهما أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظا وتقديرا ، والتعليق: إبطال عمله لفظا لا تقديرا، فكل تعليق إلغاء ، وليس كل إلغاء تعليق .وبعد....

فإنني في خاتمة بحثي هذا آمل أن أكون قد وفقت في تقديم صورة واضحة عن هذا العالم الجليل ، وآرائه النحوية ، راجية من الله عز وجل أن يجعله موضع الرضا والقبول .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

? ?ا??المر?جع ??المصا??

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي تحقيق/ د. طارق الجنابي كلية التربية جامعة الموصل عالم الكتب مكتبة النهضة العربية .

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ط١؛ القاهرة، ١٩٦٤.

- الإتباع والمزاوجة للعلامة أبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) تحقيق كمال مصطفى مكتبة الخانجي بمصر مطبعة السعادة.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ تحقيق/ د رجب عثمان محمد ود/ رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م مطبعة المدني .

- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحيى الشاوي المغربي تحقيق /د . عبد الرزاق السعدي ط/ دار الأنباء ١٩٩٠م.

- أسرار العربية تأليف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ٥١٣ ـ ٥٧٧ هـ تحقيق محمد بهجت البيطار من أعضاء المجمع العلمي العربي مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

- الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت مؤسسة الرسالة .

- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦ هـ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ط/ الثالثة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفى ٣٣٨ هـ تحقيق د/ زهير غازي زاهد عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ط/ الثانية ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ٤٤٤ ـ ٥٢١ هـ تحقيق أ/ مصطفى السقا د/ حامد عبد المجيد مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦ م .

- الأمالي ، أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ) ، منشورات محمد علي بيضون ، مط : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٢ .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري تحقيق ودراسة د/ جودة مبروك محمد مبروك راجعه د/ رمضان عبد التواب الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط/ الأولى .

ـ أوضح المسالك ألفية ابن مالك تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة ٧٦١ من الهجرة ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت .

ـ الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي ٥٧٠/ ٦٤٦ هـ تحقيق موسى بناي العليلي مطبعة العاني ـ بغداد .

ـ الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ تحقيق/ د. مازن المبارك دار النفائس ط/ الثالثة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م دار النفائس بيروت.

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ٩١١ هـ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ الثانية ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م دار الفكر.

ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة تصنيف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ٧٢٩ ـ ٨١٧ هـ تحقيق / محمد المصري طبعة منقحة وموسعة ـ حسان أحمد راتب المصري دار سعد الدين ط/ الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م دمشق عين الكرش .

ـ البرهان في علوم القرآن تأليف بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ٧٤٥ ـ ٧٩٤ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مكتبة دار التراث .

ـ تاريخ الأدب العربي ـ كارل بركلمان ـ نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب ـ دار المعارف بمصر ـ ١٩٧٥ م.

ـ تاريخ علماء المستنصرية د/ناجي معروف ط/ بغداد ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٥ م.

ـ تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب تأليف/ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ١٥٠٥م دراسة وتحقيق د/ حسن الملخ د/ سهى نعجة عالم الكتب الحديثة ط/ الثانية ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨ م.

ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان المتوفى سنة ٧٤٥ هـ تحقيق/ الأستاذ الدكتور حسن هنداوي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم دار القلم دمشق ط/ الأولى ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

ـ التعريفات للجرجاني محمد الشريف، ت: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي الطبعة الأولى/ بيروت لبنان: ١٤٠٥هـ.

ـ التعليقة على المقرب شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو تحقيق د. جميل عبد الله عويضة ط/ الأولى ٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ الناشر وزارة الثقافة عمان ـ الأردن.

ـ تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ود/ زكريا محمد المجيد ،د/ أحمد النجولي الجمل دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/ الأولى ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣م.

ـ التوطئة لأبي علي الشلوبيني دراسة وتحقيق د/ يوسف أحمد المطوع أستاذ الدراسات النحوية المساعد جامعة الكويت ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م.

ـ الجمل، عبدالقاهر الجرجاني. تحقيق يسري عبدالغني عبدالله، دار الكتب العلمية، ط١؛ بيروت، ١٩٩٠ .

ـ الجنى الداني في حروف المعاني صنعه الحسن بن قاسم المرادي تحقيق/ د فخر الدين قباوة ـ أ/ محمد نديم فاضل المكتبة العلمية بيروت لبنان ط/ الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م .

ـ حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على متن الشافية عالم الكتب بيروت

ط/ الثالثة ١٤٠٤ هـ / ١٩٩٠م .

- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني تحقيق طه عبد الرؤوف سعد المكتبة التوفيقية .

- الحدود في النحو للرماني تحقيق د/ إبراهيم السامرائي دار الفكر عمان ١٩٨٤ م.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ط/ الأولى ١٩٦٧ م ١٣٨٧م .

- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار الأستاذ بكلية اللغة العربية المكتبة العلمية .

- الدرراللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٣١ هـ وضع حواشيه محمد باسل عيون السود منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/ الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم تأليف / محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية دار الحديث القاهرة .

- ديوان امرئ القيس ط/ بيروت ١٩٥٨ .

- ديوان لبيد بن ربيعة اعتنى به حمدو طماس دار المعرفة بيروت - لبنان الطبعة الأولى ٢٠٠٤ م / ١٤٢٥ م .

- رصف المباني للإمام / أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى ٧٠٢ هـ تحقيق أ.د أحمد محمد الخراط دار القلم دمشق ط/ الثالثة ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .

- سر صناعة الإعراب تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ دراسة وتحقيق د/ حسن هنداوي الأستاذ المساعد في كلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود .

- سفر السعادة وسفير الإفادة تأليف الإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي ٥٥٨ - ٦٤٢ هـ تحقيق د / محمد احمد الدالي قدم له د/ شاكر الفحام

رئيس المجمع العلمي العربي بدمشق دار صادر بيروت ط/ الثانية ١٤١٥ ـ ١٩٩٥م .

ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي المتوفى ١٠٨٩ ـ دار الفكر القاهرة ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م .

ـ شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني المولود سنة ٦٩٨ هـ والمتوفى سنة ٧٦٩ على الألفية ومعه كتاب منحة الجليل تحقيق شرح ابن عقيل تأليف/ محمد محيي الدين عبد الحميد ط/ العشرون رمضان ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م .

ـ شرح التسهيل لابن مالك تحقيق/ د عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون ط/ الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م هجر للطباعة .

ـ شرح التسهيل للمرادي تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد/ كلية دار العلوم مكتبة الإيمان المنصورة ط/ الأولى ٢٠٠٦ هـ / ١٤٢٧ هـ .

ـ شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش تحقيق ودراسة أ.د/ علي محمد فاخر ، أ.د/ جابر محمد البراجة وأ.د/ إبراهيم جمعة العجمي و جابر السيد مبارك وأ.د/ علي السنوسي وأ.د /محمد راغب نزال ط/ الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧م دار السلام .

ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري تحقيق / محمد باسل عيون السود منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/ الأولى ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م .

ـ شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز المتوفى سنة ٦٨١ هـ على ابن مالك المتوفى سنة ٧٦٢ هـ تحقيق وشرح ودراسة وتقديم الأستاذ / هادي نهر والأستاذ الدكتور هلال ناجي المحامي الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

ـ شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي ٦٠٩ هـ تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبه إعداد/ د . سلوى محمد عمر عرب ١٤١٩ هـ المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطباعتها.

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ٥٧٩ - ٦٦٩ تحقيق د/ صاحب أبو جناح .

- شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون دار الجيل بيروت ط/ الأولى ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م .

- شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية منشورات جامعة قان يونس بنغازي ط/الثانية ١٩٩٦ م.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧م .

- شرح الكافية الشافية تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك تحقيق/ د. عبد المنعم أحمد هريدي الأستاذ المشارك في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها جامعة أم القرى ط/ الأولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م دار المأمون للتراث .

- شرح كتاب سيبويه تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان المتوفى سنة ٣٦٨ هـ تحقيق/ أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/ الأولى ٢٠٠٨هـ/ ١٤٢٩ م .

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري تحقيق د/ صلاح رواي الطبعة الثانية .

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام أ.د / هادي نهر - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن - عمان .

- شرح اللمع في النحو لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي ٤٢١ - ٥٠٢ هـ تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالمنصورة ط/ الأولى ١٤١١ هـ/١٩٩١م .

- شرح المفصل للزمخشري تأليف / موفق الدين أبي الفداء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي المتوفى سنة ٦٤٣هـ د/ أميل بديع يعقوب منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/ الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م .

- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي على عمر بن محمد الشلوبين تحقيق/ د تركي بن سهو بن نزال العتيبي بيروت مؤسسة الرسالة ط/ الثانية ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

- شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي ٥٩٧ ـ ٦٦٩ تأليف د/ علي محمد فاخر الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالمنصورة ط/ الأولى ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ٧١٥ ـ ٧٧٠ هـ دراسة وتحقيق د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ط/ الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٦م.

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها تأليف الإمام العلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا من لغوي القرن الرابع الهجري تعليق أحمد حسن ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط/ الأولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م .

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين بيروت لبنان ط/ الرابعة ١٩٩٠ م.

- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلى تحقيق/ السيد إبراهيم محمد جامعة عين شمس القاهرة.

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر تأليف الإمام السيد محمود شكري الألوسي البغدادي الشهير شرحه محمد بهجة الاري البغدادي ، طبع على نفقة المكتبة العربية ببغداد المطبعة السلفية مصر القاهرة ١٣٤١ .

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للمؤرخ الناقد شمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي دار مكتبة الحياة بيروت لبنان بدون تاريخ .

- ظاهرة التغليب في العربية د. عبد الفتاح الحموز ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ م .

ـ طبقات أعلام الشيعة، الأنوار الساطعة في المائة السابعة الشيخ أغا بزرك الطهراني، تحقيق علي نقي فنروي الطبعة الأولى دار الكتاب العربي بيروت ١٩٧٢م.

ـ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي طاهر سليمان حمودة أستاذ العلوم اللغوية ورئيس قسم اللغة العربية كلية الآداب جامعة الاسكندرية الدار الجامعية ١٩٩٨ م .

ـ علل النحو لأبي الحسن محمد ين عبد الله الوراق تحقيق جاسم محمد الدرويش دار النشر مكتبة الرشد الرياض السعودية ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م ط/ الأولى .

ـ العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني المتوفى ٤٧١ شرح الشيخ خالد الأزهري تحقيق د/ البدراوي زهران ط/ الثانية دار المعارف.

ـ الغرة في شرح اللمع من أول (إن وأخواتها)إلى آخر باب العطف ـ لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ت ٥٦٩ هـ .دراسة وتحقيق د/ فريد بن عبد العزيز الزامل السليم عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية في جامعة القصيم دار التدمُرية ط/ الأولى ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١م.

ـ الفصول الخمسون لابن معطي زين الدين ، أبي الحسن يحيى بن عبد المعطي المغربي (٥٦٤ ـ ٦٢٨ هـ تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي / عيسى البابي الحلبي وشركاه .

ـ في النحو العربي مهدي المخزومي نقد وتوجيه دار الرائد بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.

ـ فوح الشذا بمسألة كذا لابن هشام الأنصاري تحقيق / أحمد مطلوب / مدرس في قسم اللغة العربية مركز تحقيقات كاستوير علوم إسلامي ١٩٦٣م/ ١٣٨٢ هـ .

ـ قواعد المطارحة في النحو لابن إياز البغدادي جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله المتوفى سنة ٦٨١ تقديم وتحقيق / د يس أبو الهيجاء د/ شريف عبد الكريم النجار ، أ.د/ علي توفيق الحمد ، دار الأمل للنشر والتوزيع إربد ـ الأردن ٢٠١١ / ١٤٣٢م.

ـ كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د/ شوقي ضيف دار المعارف بمصر ١٩٧٢م .

ـ الكتاب لسيبويه تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي القاهرة .

ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمؤلفه أبي محمد بن أبي طالب القيسي ٣٥٥ ـ ٤٣٧ م تحقيق / د. محيي الدين رمضان ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.

ـ الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإمام جمال الدين الأسنوي ط/ دار عمان للنشر ١٩٨٥ م .

ـ الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للشيخ نجم الدين العزي ت ١٠٦١ هـ تحقيق د/ جبرائيل سليمان جبور ، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ ط/ الثانية بيروت ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.

ـ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري٥٣٨ ـ ٦١٦ هـ تحقيق غازي مختار طليمات دار الفكر المعاصر بيروت ط/ الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م .

ـ لسان العرب لابن منظور ط/ دار صادر بيروت .

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، والإيضاح عنها تأليف/ أبي الفتح عثمان ابن جني تحقيق / علي النجدي ناصف د عبد الفتاح اسماعيل تقديم/ محمد بشير الأدلبي.

ـ مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه مكتبة المتنبي القاهرة .

ـ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ت ١٧٧ هـ تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر احمد محمد أحمد مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر ط/ ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م .

ـ المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ت(٣٧٧ هـ)تحقيق د/حسن هنداوي ـ دار القلم ـ دمشق ، ودار المنار ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .

- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ت(٣٧٧ هـ) تحقيق د/ محمد الشاطر وأحمد محمد أحمد - مطبعة المدني - القاهرة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م .

- المسائل المنثورة لأبي على الحسن بن أحمد بن عبد العفار الفارسي تحقيق وتعليق د/ شريف عبد الكريم النجار دار عمان للنشر والتوزيع .

- المساعد على تسهيل الفوائد تحقيق/ د.محمد كامل بركات ط/ دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- معاني القرآن تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ عالم الكتب الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

- معجم شواهد النحو الشعرية د/ حنا جميل حداد دائرة اللغة العربية وآدابها ، جامعة اليرموك دار العلوم للطباعة والنشر ط/ الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ الرياض - المملكة العربية السعودية .

- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية تأليف عمر رضا كحالة مؤسسة الرسالة ط/ الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣ م.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية د/ محمد سمير نجيب اللبدي ط/ الأولى دار الفرقان ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م مؤسسة الرسالة بيروت .

- المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي شرحه / محمد احمد جاد المولى و محمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد البجاوي ط/ الثالثة مكتبة دار التراث ٢٢ شارع الجمهورية القاهرة .

- معاني النحو د/ فاضل صالح السامرائي دار الفكر للطباعة والنشر ط/ الأولى ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب السلسلة التراثية .

- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ٢١٠ - ٢٨٥ هـ تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر القاهرة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي ٧٩٠ هـ المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية مركز إحياء التراث الاسلامي ط/ الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

- المقرب تأليف / علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور المتوفى ٦٦٩ هـ تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ط/ الأولى ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل تأليف محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي تحقيق د/ مصطفى الصادق العربي المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مطبوعات : معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط١ ١٩٨٧ م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية الكويت طبعة مؤسسة الرسالة.

- الوافي بالوفيات تأليف/ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفَدي المتوفى ٧٦٤ هـ/تحقيق واعتناء أحمد الأرناؤوط - تركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ط/ الأولى ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م .

فهرس الرسائل العلمية

- الجمل في النحو لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٧ هـ تحقيق ودراسة رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية إعداد الطالب/ علي بن سلطان بن علي الحاكمي تحت إشراف د/ أحمد مكي الأنصاري بجامعة الملك عبد العزيز كلية الشريعة والدراسات الإسلامية فرع اللغة العربية .

- شرح ألفية ابن مالك للشيخ الإمام العالم الفاضل سري الدين إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن هانئ اللخمي الغرناطي الأندلسي المالكي ٧٧١ هـ رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها تحقيق ودراسة / أحمد بن محمد بن أحمد بن محجوب ذيبان القرشي إشراف أ.د سليمان بن إبراهيم العايد العام الجامعي ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

- شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي المتوفي ٦٨٠ هـ السفر الثاني من باب حروف الخفض حتى نهاية باب حبذا رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إعداد / سعيد بن مشبب بن حسن آل عصام الأسمري جامعة أم القرى إشراف د/ سعد بن حمدان الغامدي ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م.

- المحصول في شرح الفصول صنعه جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز المتوفى سنة إحدى وثمانين وستمائة / رسالة دكتوراة مقدمة من / محمد صفوت محمد علي / جامعة الأزهر كلية اللغة العربية .

- المغني في النحو تأليف الإمام تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي المتوفي سنة ٦٨٠ - ١٢٨١ م تحقيق الطالب/ عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي رسالة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف في جامعة أم القرى مكة المكرمة كلية اللغة العربية إشراف أ.د / أحمد مكي الأنصاري ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.